تقييم أثر نظم تخطيط موارد المشروع على قيمة المنشأة فى ضوء حوكمة الشركات (دراسة تطبيقية)

أ . د /محمـــد علـــى وهـــــدان*

أ.م. د/ حاتم عبد الفتاح الشعراوى**

احمد عبد الله السيد عفيفى ***

(*) **أ.د. محمد على وهدان** : أستاذ المراجعة ووكيل كلية التجارة للدراسات العليا والبحوث - جامعة المنوفية له العديد من الأبحاث المنشورة محلياً وعالمياً، واهتماماته البحثية تتمثل فى المراجعة،نظم المعلومات المحاسبية،المحاسبة الإدارية، الضرائب

Email: Wahdan@msn.nl

(**) **أ.م.د/ حاتم عبد الفتاح الشعراوى:** استاذ مساعد بقسم المحاسبة كلية التجارة جامعة المنوفية، واهتماماته البحثية تتمثل فى المراجعة، المحاسبة المالية، المحاسبة الإدارية

Email :sharawy1963@yahoo.com

(***) **احمد عبد الله السيد عفيفى :** باحث ماجستير كلية التجارة جامعة المنوفية ٠

Email: ahmed_afify123456789@yahoo.com

ملخص البحث :

يتمثل الهدف الرئيسى للبحث فى تقييم أثر نظم تخطيط موارد المشروع على قيمة المنشأة فى ضوء حوكمة الشركات، ولصياغة مشكلة البحث وتحديد الفجوة البحثية وصولا الى صياغة فروض البحث تم إستقراء الجهود البحثية المتعلقة بمتغيرات البحث، ولتحقيق أهداف البحث وإختبار فروضه تم إجراء دراسة تطبيقية بتحليل محتوى المعلومات المستخرجة من القوائم المالية، تقارير مجلس الإدارة و تقارير الحوكمة لعينة مكونة من عدد (٢٠) شركة مدرجة فى بورصة الأوراق المالية المصرية تمثل عينة الدراسة موزعة على قطاعين وهما قطاع الرعاية الصحية و قطاع العقارات فى الفترة من عام ٢٠١٧ الى عام ٢٠٢١ ، وتشير نتائج البحث الى (١) لاتوجد فروق معنوية بين قطاعى الرعاية الصحية والعقارات فيما يتعلق بنظم تخطيط موارد المشروع وقيمة المنشأة. (٢) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم تخطيط موارد المشروع وقيمة المنشأة فى الشركات محل الدراسة. (٣) وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لنظم تخطيط موارد المشروع على قيمة المنشأة فى ضوء حوكمة الشركات.

الكلمات المفتاحية : نظم تخطيط موارد المشروع، قيمة المنشأة، حوكمة الشركات .

Abstract:

The main objective of the study is to evaluate the impact of enterprise resource planning systems on the Firm value in the light of the corporate governance, to formulate the study problem and determine the research gap which formulate the study hypotheses. By analyzing the information extracted from the financial statements, board of directors reports and governance reports for a sample of twenty companies listed on the Egyptian Stock Exchange, the study sample is distributed over two sectors, the health care sector and the real estate sector in the period from 2017 to 2021. The results of the research indicated that (1) there are no differences between the health care and real estate sectors regarding the enterprise resource planning systems and firm value. (2) There is a statistically significant relationship between the enterprise resource planning systems and the firm value in the companies under study. (3) There is a statistically significant impact of enterprise resource planning systems on the firm value in the light of the corporate governance.

Key words: Enterprise Resource Planning system(ERP) - Firm value – Covporate governance.

١- مقدمة ومشكلة البحث :

يشير مفهوم تخطيط موارد المشروع ERP إلى أنه قاعدة بيانات مفردة تتضمن جميع بيانات التصاميم البرمجية (Davenport, et al.,2004). وبمعنى أخر هو عبارة عن برنامج لإدارة العمليات التجارية والذى يسمح للمنظمة بإستخدام تطبيقات متكاملة لإدارة اعمالها وإتمام العديد من الوظائف المتعلقة بالتكنولوجيا والخدمات والموارد البشرية (Vangie Beal,2018). تلك التطبيقات قد عززت من وجود ما يسمى بحوكمة الشركات والتى نالت إهتماما واسعا على المجالين الإقليمى والدولى بسبب الأزمات المالية وبالأخص عام ٢٠٠٨ .

فقد ظهر مفهوم حوكمة الشركات من أجل إقامة رقابة داخلية ذات كفاءة عالية وإعداد إطار يحافظ على مصالح المستثمر وذلك الذى دفع منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OECD إلى إنشاء مصطلح حوكمة الشركات (Abd allah , 2008)، فى حين ظهر مفهوم قيمة المنشأة FV كتوجه عام يلبى مطالب أصحاب المصالح مجتمعين متمثلين فى كلا من (العميل، حملة الأسهم، إدارة المنشأة، وأصحاب المصالح الأخرى) بهدف تعزيز الربحية ومواجهة المنافسة فى الأجل الطويل وتحقيق الإستقرار والنمو المستدام (Guidi et al , 2008) .

و نظرا لعجز نظم المعلومات الأخرى (PGI-EDI- SIAD-MIS-DSS-DIS) عن تلبية إحتياجات المنشأة فقد ظهرت نظم تخطيط موارد المنشأة ERP بما توفره من تخفيض تكاليف التشغيل والصيانة وعدم تكرار إدخال البيانات وكذا قدرتها علي الإمداد بمعلومات دقيقة وملائمة وموثوق بها ويمكن الإعتماد عليها في الوقت الملائم .(Olivor &Romm,2002)، ومع تزايد الإهتمام بموضوع حوكمة الشركات وذلك بعد الأزمات المالية المتعاقبة وخصوصا عام ٢٠٠٨ وإنعدام ثقة المساهمين وأصحاب المصالح فى التقارير المالية التى تصدرها الشركة وإتجاه المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية الى إعتبار الحوكمة ركيزة من ركائز تعزيز الثقة من هنا ظهر الدور الفعال لحوكمة الشركات على زيادة ثقة المساهمين وأصحاب المصالح فى التقارير المالية التى تصدرها المنشأة (Dinh, T& Calabr, A, 2019)

وبإستعراض الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة لوحظ ان تطبيق نظم تخطيط موارد المشروع له الكثير من المميزات ومنها (زيادة الإنتاجية ، تحسين جودة البيانات ، أمن وسلامة المعلومات والبيانات و تحسين مستويات الكفاءة والإنتاجية) (Alexandra and Charalambos, 2011)، ولكن فى المقابل يرى Dean (2008) ان نظم تخطيط موارد المشروع

قد تؤدى الى توليد العديد من المخاطر لذا ظهر مفهوم حوكمة الشركات بإعتباره قادر على التغلب على مشاكل توليد المخاطر التى تنشأ عن تطبيق نظم تخطيط موارد المشروع، فنجد على سبيل المثال دراسة Chen(2004) قد خلُصت إلى وجود علاقة إيجابية بين نجاح نظم تخطيط موارد المشروع وبين نجاح آليات الحوكمة من خلال دراسة أربع آليات للحوكمة وهى (العقود الصريحة – العقود الضمنية – السمعة – الثقة) بالشكل الذى يؤدى إلى زيادة قيمة المنشأة .وعليه فإن حوكمة الشركات تلعب دورا مهما فى التقليل من المخاطر التى تولدها نظم تخطيط موارد المشروع وكذا تعمل على زيادة قيمة المنشأة، ولذلك تسعى الدراسة الى الإجابة عن التساؤلات التاليه (١) هل توجد فروق معنوية بين قطاعى العقارات والرعاية الصحية فيما يتعلق بنظم تخطيط موارد المشروع وقيمة المنشأة. (٢) هل توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين نظم تخطيط موارد المشروع وقيمة المنشأة فى الشركات محل الدراسة. (٣) هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظم تخطيط موارد المشروع على قيمة المنشأة فى ضوء حوكمة الشركات.

٢-أهداف البحث :

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة فى تقييم أثر نظم تخطيط موارد المشروع على قيمة المنشأة فى ضوء حوكمة الشركات وذلك على الشركات المدرجة فى بورصة الأوراق المالية المصرية والتى تمثل عينة الدراسة وذلك فى الفترة من عام ٢٠١٧ وحتى عام ٢٠٢١، ويشتق من هذا الهدف أهداف فرعية أخرى وهى: (١) دراسة وتحليل مدي وجود فروق معنوية بين قطاعى العقارات والرعاية الصحية فيما يتعلق بنظم تخطيط موارد المشروع وقيمة المنشأة. (٢) دراسة وتحليل مدي وجود علاقة بين نظم تخطيط موارد المشروع وقيمة المنشأة فى الشركات محل الدراسة. (٣) دراسة وتحليل مدي وجود تأثير لنظم تخطيط موارد المشروع على قيمة المنشأة فى ضوء حوكمة الشركات .

٣-أهمية الدراسة :

تستمد الدراسة أهميتها على المستويين العلمى والتطبيقى :

أ- على المستوى العلمى :

تستمد الدراسة أهميتها من الناحية العلمية حيث أنها تمثل إضافة إلى المكتبة العربية وذلك من خلال تقييم أثر نظم تخطيط موارد المشروع على قيمة المنشأة فى ضوء حوكمة الشركات، بالإضافة

الى ما تضيفة الى الفكر المحاسبى من كونها تتعرض الى موضوعات هامة وهى نظم تخطيط موارد المشروع، قيمة المنشأة، حوكمة الشركات والتى تلقى إهتماما من الهيئات المهنية المختلفة.

ب- على المستوى التطبيقى :

تستمد الدراسة أهميتها من الناحية العملية من خلال ما توفره من قاعدة بيانات تمكن كلا من (الشركات – المحاسبين – المجتمع) من تقييم أثر نظم تخطيط موارد المشروع على قيمة المنشأة فى ضوء حوكمة الشركات، كما تقدم دليل تطبيقى لأثر نظم تخطيط موارد المشروع على قيمة المنشأة فى ضوء حوكمة الشركات.

٤- نطاق البحث :

يقتصر البحث على تقييم أثر نظم تخطيط موارد المشروع على قيمة المنشأة فى ضوء حوكمة الشركات فى الشركات المدرجة فى بورصة الأوراق المالية المصرية، ويقتصر البحث على تحليل محتوى والمعلومات المستخرجة من التقارير المالية، تقارير مجلس الإدارة وتقارير الحوكمة للشركات المدرجة فى بورصة الأوراق المالية المصرية والتى تمثل عينة الدراسة وذلك فى الفترة الزمنية من عام ٢٠١٧ وحتى عام ٢٠٢١.

٥- تنظيم البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث فقد تم تقسيه الى أربعة عشر قسما على النحو الآتى: تناول القسم السادس منها الإطار النظرى للبحث والذى تناول نظم تخطيط موارد المشروع وقيمة المنشأة وحوكمة الشركات وتناول القسم السابع للبحث الدراسات السابقة ذات الصله بموضوع البحث بينما تناول القسم الثامن تقييم الدراسات السابقة ذات الصله وصياغة فروض البحث أما القسم التاسع فقد تناول منهجية البحث فى حين تناول القسم العاشر التحليل الإحصائى للبيانات والمعلومات وتناول القسم الحادى عشر تحليل نتائج البحث وإختبار فروض البحث فى حين تناول القسم الثانى عشر نتائج البحث والقسم الثالث عشر التوصيات وأخيرا عرض القسم الرابع عشر مجالات البحث المستقبلية المقترحة.

٦- الإطار النظرى للدراسة:

ينقسم الإطار النظرى للدراسة الى ثلاث محاور يتناول المحور الأول نظم تخطيط موارد المشروع حيث يتناول كلا من مفهوم، أهداف، مزايا ومعوقات تطبيق نظم تخطيط موارد المشروع، و تناول المحور الثانى قيمة المنشأة حيث يتناول مفهوم، أهداف، مبادئ قياس القيمة و عوامل تعظيم

قيمة المنشأة، فى حين يتناول المحور الثالث حوكمة الشركات حيث يتناول مفهوم، أهداف، أهمية و مزايا تطبيق حوكمة الشركات.

٦-١ نظم تخطيط موارد المشروع ERP:

٦-١-١ مفهوم نظم تخطيط موارد المشروع :

إختلفت نظم تخطيط موارد المشروع عن أى نظم تقليدية أخرى حيث أن النظم التقليدية إهتمت بالمعاملات المالية فقط فى حيث أن نظم تخطيط موارد المشروع لم تقتصر على الأمور المالية فقط ولكنها أيضا تهتم بالأمور غير المالية، ومن هنا ظهرت أهمية وجود تعريف لتلك النظم وبالرغم من تنوع وتعدد التعريفات التى هدفت إلى الوصول إلى مفهوم واضح لنظم تخطيط موارد المشروع نذكر منها ما يلى :

وعرف (نصار ، ٢٠١٦ ، ص ٣٣) تلك النظم على أنها نظام إلكترونى متكامل يشتمل على مجموعة من البرمجيات التطبيقية والتى تم تصميمها على قاعدة بيانات واحدة، وذلك بهدف تخطيط وإدارة أعمال المنظمة وذلك بإستخدام التقنيات الإلكترونية لتسهيل عمليات إدخال وتخزين المعلومات بهدف معالجتها وإنتاج المعلومات وصولا لتحسين جودة الإتصالات والمعلومات.

وعرف (Vangie Beal ,2018) نظم تخطيط موارد المشروع أنها عبارة عن برنامج لإدارة العمليات التجارية والذى يسمح للمنظمة أو للمؤسسة بإستخدام نظام تطبيقات متكامل لإدارة أعمالها وإتمام العديد من الوظائف المتعلقة بالتكنولوجيا والخدمات والموارد الأخرى .

فى حين عرف (وهدان ، ٢٠١٨ ، ص ٨) نظم تخطيط موارد المشروع على أنها نظام معلومات متكامل يحتوى على قاعدة بيانات مركزية واحدة تشمل كل بيانات الشركة وتقوم قاعدة البيانات المركزية الخاصة بالشركة بإدارة وتخطيط جميع اعمال الشركة سواء الداخلية أو الخارجية منها، وذلك بهدف تسهيل إدخال وتخزين البيانات وتشغيلها وصولا إلى إنتاج معلومات من شأنها تحسين عملية الإتصال بين جميع إدارات الشركة وكذا بينها وبين الأطراف الخارجية .

وعلى ذلك يرى الباحثون أن نظم تخطيط موارد المشروع عبارة عن :

نظام إلكترونى متكامل يقوم بالربط بين كافة الدورات المحاسبية و غير المحاسبية داخل المنشأة ومن ثم يمكنه تشغيلها ومتابعتها مما يؤدى إلى دعم المنظومة بشكل متكامل من خلال قياس وتحليل وتقييم تلك المعلومات سواء كانت معلومات مالية أو غير مالية وصولا إلى

الإستنتاجات التى من شأنها رفع كفاءة المنشأة و توفير حلول مقترحة للمشكلات التى تواجه المنشآت.

٦-١-٢ أهداف نظم تخطيط موارد المشروع :

تختلف أهداف تطبيق نظم تخطيط موارد المشروع من منشأة إلى أخرى لعل أهمها ما يلى :

تهدف نظم تخطيط المشروع الى خلق حالة من المرونة وسرعة الإستجابة لأى متغيرات داخل وخارج المنشأة حيث أنها فى الأساس صممت لشركات التصنيع ثم توسعت لتشمل صناعات الخدمات و التعليم العالى و الفنادق و المستشفيات و المؤسسات المالية والحكومية لكلا منها لها متطلباتها وخصائصها .

حيث يستخدم نظم تخطيط موارد المشروع فى المجال الحكومى دورة حياة العقد (CLM) Contract Lifecycle Management بدلا من الشراء التقليدى وتبنى قواعد المحاسبة الحكومية بدلا من قواعد ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها GAAP . بينما نجد نظم تخطيط موارد المشروع الخاصة بمجال البنوك تهتم بإجراءات التسوية بين الشيكات وبطاقات الإتمان وبطاقات الخصم وغيرها . هذة المرونة أدت إلى مواكبة حركة التقدم التكنولوجى المتزايدة فى هذه الفترة وكذا تسهيل عمليات التجارة الإلكترونية .

كما تهدف ايضا الى إحداث حالة من المرونة فى الإتصال وتدفق البيانات والمعلومات بين الوحدات الوظيفية المختلفة داخل المؤسسة او الشركة وبالتالى يؤدى الى سرعة تلبية إحتياجات كلا من العاملين والعملاء على حد سواء هذا يؤدى الى إحداث حالة من التكامل بين جميع الوظائف داخل المنشأة و بالتالى المساهمة فى عمليات إتخاذ القرارات (Davenport,2000) .

كما تهدف نظم تخطيط موارد المشروع الى إعادة تكوين الهيكل التنظيمى للمنشأة وذلك من خلال إعادة تدريب العاملين بالمنشأة و إعادة توزيع الأدوار والوظائف فيما بينهم فيما يتعلق بوظائف حفظ ومعالجة البيانات.

وكذلك تهدف الى خلق مبدأ الإدارة عن طريف نشر الملاحظات والإشارات والتوصيات مما يؤدى الى الوصول الى الإدارة الفعالة وذلك من خلال الكفاءة التشغيلية والرقابة الداخلية والعمل بروح الفريق مما يؤدى الى تحسين الرضا الوظيفى بين العاملين بالمنشأ) Hsiung&Wang,2014) .

كما هدفت نظم تخطيط موارد المشروع ايضا الى إستحداث وظائف جديدة وإحداث تغيرات قد تكون جذرية على الهيكل الوظيفى بالمنشأة وذلك لأن نظم تخطيط موارد المشروع بإعتبارها نوع جديد من أنواع التكنولوجيا الحديثة والتى تتصف بالإبتكار والإبداع تتطلب قدرات خاصة و كوادر بشرية ذات قدرات ومهارات عالية للتعامل مع هذة التكنولوجيا الحديثة (Elbardan,2014) .

٦-١-٣ مزايا تطبيق نظم تخطيط موارد المشروع :

إن التحول من النظم التقليدية المنفصلة إلى النظم المتكاملة أدت إلى ظهور العديد من مزايا تطبيق نظم تخطيط موارد المشروع بإعتبارة من تلك النظم المتكاملة تختلف بإختلاف المؤسسات المطبقة لها ولكن نذكر منها ما يلى :

تتميز نظم تخطيط موارد المشروع بأنها تعطى صورة متكاملة لكل الجوانب المالية وغير المالية للمشروع وذلك من خلال دمج عمليات المنشأة عبر المواقع والوظائف التنظيمية المختلفة بهدف توفير جميع البيانات التى قد يحتاج لها المشروع سواء بيانات مالية او بيانات غير مالية مع ضمان عدم تكرار إدخال البيانات فى المشروع والحفاظ على هذه البيانات وحمايتها فى ظل وجود البيانات الضخمة مما يؤدى الى الحفاظ على التدفق الأتوماتيكى للمستندات وتدعيم سلاسل القيمة (saharia et al . 2008) .

كما تتميز نظم تخطيط موارد المشروع على قدرتها على خلق ميزة تنافسية للشركات والمؤسسات التى تتبنى تشغيل النظام وذلك لأنها تعتبر هى التكنولوجيا الحديثة التى سوف تعطى الإستفادة القصوى للمنشأة إذا تم تطبيقها بالطريقة المثلى للتطبيق ولكن يجدر الإشارة الى ان الإستفادة القصوى للمنشأة من تطبيق نظم تخطيط موارد المشروع تكون من خلال ملائمة إستراتيجية الشركة مع التكنولوجيا المستخدمة (Dantes&Hasibuan,2012) .

وتتميز نظم تخطيط موارد المشروع أيضا أنها تساعد فى التشغيل الأوتاماتيكى للأعمال وتقليل الوقت اللازم لإجراءات المحاسبية مما يؤدى الى رقابة أفضل على الأصول وزيادة نسبة الأداء المالى مما يحقق ميزة تنافسية للمنشأة عن غيرها من المنشآت التى لا تتبنى تطبيق تلك النظم (وهدان،٢٠١٢) .

ومن مميزات نظم تخطيط موارد المشروع ايضا ان الشركات التى تتبنى تطبيق تلك النظم لوحظ انها تحصل على ميزة تنافسية عند الدخول فى أسواق الإحتكار حيث أنها تكون قادرة على المساومة سواء ضد العملاء أو الموردين .

كما تتميز نظم تخطيط موارد المشروع بسهولة صيانة قواعد البيانات و خفض الوقت اللازم لإصدار القوائم المالية المختلفة والتنسيق بين الإدارات فيما يتعلق بخفض مستويات المخزون مما يؤدى الى رفع معدل دوران المخزون وخفض التكاليف الإدارية والتشغيلية الخاصة به (سعد الدين ، ٢٠٠٥) .

وتتميز نظم تخطيط موارد المشروع بتحسين زمن الإستجابة لخدمة العملاء وخفض وقت تلبية إحتياجات المستهلك والقدرة على الإستجابة السريعة للتغيرات فى عمليات المنشأة(Galani,atal.,2010) وكذا تحسين جودة إتخاذ القرارات وحل المشكلات المالية والإدارية مما يؤدى الى جودة الأداء (Garg,2010)

كما تتميز نظم تخطيط موارد المشروع بخلق حالة من التكامل بين الوظائف والأنشطة المختلفة داخل المنشأة وهذا يجعلها ذات قدرة تنافسية عن باقى المنشأت الأخرى فى بيئة العولمة الجديدة والتى تتميز بشراسة المنافسة وذلك لأنها تسهل من عمليات مشاركة المعلومات لكل أطراف المنشأة وذلك من خلال وجود قاعدة بيانات واحدة (نصار ، ٢٠١٦) .

وفقا لتقرير صادر عن مجموعة Aberdeen١ أن تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة يساهم فى زيادة بنسبة ٣٣% فى عائدات المخزون ، و أوقات دوران أسرع بنسبة ١٨% ، وإمتثال بنسبة ١٧% أكثر للجداول الداخلية وفى الوقت نفسه فإنه يقلل من التكاليف الإدارية بنسبة تصل الى ١٣% والتكاليف التشغيلية بنسبة تصل الى ١٤%

٦-١-٤ معوقات تطبيق نظم تخطيط موارد المشروع :

إن عملية تشغيل نظم تخطيط موارد المشروع فى المنشأت ليست بالعملية سهلة التنفيذ فابالرغم من نجاح تلك النظم فى معظم المنشأت إلا أنها قد واجهت بعض المعوقات فى بعض المنشأت الأخرى فبالنظر إلى عملية تشغيل نظم تخطيط موارد المشروع فى المنشأة نجد أنها تحتاج الى بعض ضوابط التشغيل والتى منها ما يسمى بمركزية التشغيل وتوحيد قواعد البيانات لكل أقسام

١- مجموعة ابردين هى شركة دولية تقوم بجمع وتحليل البيانات مع التركيز على البيانات المقصودة النعائد إستثمار قابل للقياس ، إدارة تجربة العملاء ، الإدارة المالية ومخاطر الحوكمة والإمتثال ، رأس المال البشرى ، أمن المعلومات ، التصنيع والهندسة ، البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ، إدارة سلسلة الإمداد تأسست عام ١٩٨٨ مقرها الرئيسى فى والثام، ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة الى ثلاث مكاتب أوربية فى فرنسا (فرنسا)، ومدريد (اسبانيا)، و تشيرتسى (المملكة المتحدة) الرئيس التنفيذى للمجموعة وعضو مجلس الإدارة هو مارك أوسوفسكى
https://www.aberdeen.com/

المنشأة وهنا ينطوى أكثر مخاطر تشغيل تلك النظم حيث أن مركزية التشغيل تجعل النظام ككل عرضة للتوقف الجزئى او الكلى أو تلف بعض البيانات والمعلومات (Zheng,2004) .

كما أن نظم تخطيط موارد المشروع ذات تكاليف مادية عالية سواء كانت تلك التكاليف هى تكاليف تشغيل النظام نفسه او حتى التكاليف الخاصة بعمليات الصيانة التى تحدث بصورة دورية للحفاظ على كفاءة تشغيل تلك النظم ، كما أن تطبيق تلك النظم يحتاج الى فترة زمنية طويلة بعض الشئ لكى يكون النظام جاهز للعمل بشكل سليم ،ومن المعوقات التى تواجة تطبيق نظم تخطيط موارد المشروع أيضا هو عدم وجود هيكل تنظيمى قادر على إستيعاب تلك النظم وكذا الحاجة الى المزيد من تدريب العاملين على تلك النظم وما يقابل ذلك من رفض من قبل العاملين داخل المنشأة (Dantes & Hasibuan,2012) .

ومن معوقات تشغيل تلك النظم أيضا أن تطبيق نظم تخطيط موارد المشروع ينطوى على بعض التحديات والمخاطر لعل أهمها :

المعوقات الأمنية وهى المتعلقة بأمن النظام ككل كأمن البيانات والمعلومات المخزنة على الشبكة المركزية سواء من التلف او من العبث بها وكذا إمكانية توقف النظام، المعوقات الوظيفية والتى تنطوى على القدرات والإمكانيات الوظيفية الخاصة بالعاملين على تلك النظم ومدى توافقها مع قدرات تلك النظم ، المعوقات التقنية والمتمثلة فى زيادة الإعتماد بشكل كبير على قواعد البيانات المركزية ، المعوقات التنظيمية والمتمثلة فى ضعف المهارات التقنية للعاملين بالمنشأة والحاجة الى المزيد من عمليات التدريب والتأهيل وما يترتب علية من تكاليف عالية ، المعوقات الخاصة بعملية التطبيق من حيث صعوبة تقبل تلك التكنولوجيا الحديثة من جانب العاملين الموجودين بالمشأة وما تواجهة تلك النظم من حالات رفض وصعوبة تبادل الخبرات فيما بينهم . كما تحتاج نظم تخطيط موارد المشروع بإعتبارها أحد النظم المتطورة الى درجة عالية من الرقابة الداخلية لإكتشاف ومنع حدوث الأخطاء (Elbardah H,2014) .

ومن المعوقات الجديدة التى ظهرت عند تطبيق نظم تخطيط موارد المشروع وهى (المعوقات المادية –معوقات حفظ وحماية البيانات والمعلومات – معوقات تطور التكنولوجيا – معوقات التطوير – معوقات إدارة المشروعات – المعوقات التنظيمية والقانونية – معوقات الدعم والصيانة) (KPMG,2012) .

٦-٢ قيمة المنشأة :

٦-٢-١ مفهوم قيمة المنشأة :

تنوعت وتعددت مفاهيم قيمة المنشأة منذ بداية الإهتمام بها منذ بداية التسعينيات وحتى يومنا هذا لعل أهمها على سبيل المثال لا الحصر ما يلى :

يرى (زلط ، ٢٠١٥ ، ص ٧١) حيث يرى ان أن قيمة المنشأة يمكن تعريفها على أساس أنها التقييم العادل لأصول المنشأة والناتج عن التدفقات النقدية والتى يكون المشترى على إستعداد للتخلى عنها مقابل الحصول على هذة الأصول وذلك بعيدا عن التقديرات الشخصية .

فى حين يرى (Plessis and Ruhmkorf , 2015 , p.49) أن قيمة منشأت الأعمال فى الوقت الحالى تتعدى القيمة المالية للتدفقات النقدية ولكنها تتوقف على عدة عوامل أخرى منها على سبيل المثال نوعية القيمة والغرض من عملية التقييم .

و يرى (الصيرفى ، ٢٠١٦ ، ص ١٤٢:١٤١) أن قيمة المنشأة هى قيمة الأسهم مضاف إليها نسبة هذه الأسهم من الديون الخاصة بالمنشأة والتى يكون لدى المشترين الرغبة فى التخلى عنها مقابل الحصول على تلك الأسهم وتقاس بالنسبة بين إجمالى الأسعار السوقية للأسهم وإجمالى الديون فى مقابل إجمالى القيمة الدفترية لإصول المنشأة .

فى حين يرى (على ، ٢٠١٧ ، ص ٨١) أن قيمة المنشأة تنشأ من المسؤلية البيئية والإجتماعية للمنشأة والتى يمكن قياسها عن طريق سمعة المنشأة فى المجتمع والتى تقوم بحماية حقوق المنشأة دون المساس بحقوق المجتمع وذلك من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

وعلية يرى الباحثون أن قيمة المنشأة يمكن تعريفها على إعتبار أنها القيمة السوقية الحالية للمنشأة بما يتفق مع تحقيق مصالح الأطراف المعنية ذات الصلة .

٦-٢-٢ عوامل تعظيم قيمة المنشأة:

أوضحت دراسة (النعيمى ، ٢٠١٨ ، ص ٨:٥) أن هناك عوامل لتعظيم قيمة المنشأة وهى كالأتى:

أ – العوامل الخارجية External Factors :

وهى مجموعة العوامل الخارجية والتى تكون إدارة المنشأة غير قادرة على التحكم بها ولكنها تستطيع أن تتعايش معها وذلك من خلال الإستفادة من جوانبها الإيجابية ومحاولة تجنب الجوانب السلبية لها ويمكن للمنشأة ان تتجنب الجوانب السلبية من خلال نظام التخطيط الفعال

وإتخاذ القرارات المالية المناسبة فى الأوقات اللازمة والتى لعل أهمها على سبيل المثال لا الحصر ما يلى :

(التقلبات التى تحدث فى سوق الأوراق المالية – التشريعات والقوانين الخاصة بنطاق عمل المنشأة – السياسات الخاصة بالبنك المركزى – التشريعات المالية والضريبية للدولة – حالة الركود والإنتعاش الإقتصادى).

ب – العوامل الداخلية Internal Factors :

وهى مجموعة العوامل التى تقوم إدارة المنشأة بالتحكم بها و إحكام السيطرة عليها وذلك من خلال القرارات والتشريعات الخاصة بالمنشأة ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلى:

(طبيعة نشاط المنشأة – مدى الإعتماد على التكنولوجيا فى عملية الإنتاج – التدفقات النقدية للأسهم – درجة المخاطرة على عوائد الأسهم) .

٦-٢-٣ أهداف قياس قيمة المنشأة :

تسعى منشأت الأعمال الى تعظيم ربحيتها ويظهر ذلك واضحا من خلال تعظيم قيمة منشأتها وذلك من خلال الحفاظ على إستمرار ونمو المنشأة مما يؤدى الى تعظيم حجم حقوق الملكية والتى تعتبر من مقاييس كفاءة الأداء والتى تظهر من خلال تعظيم ربح المنشأة لإعتمادها على قياس التدفقات النقدية .

كما أن المنشأت تسعى الى تعظيم القيمة السوقية لأسهمها مما يؤدى الى زيادة سعر السهم الواحد فى بورصة الأوراق المالية وبذلك تكون المنشأة ذات قيمة سوقية عالية . ويعد تحديد قيمة المنشأة بمثابة تحديد الأداء المالى للمنشأة والذى يسهم فى إتخاذ قرارات التمويل والإستثمار بمعنى أخر ان تحديد قيمة المنشأة تعطى تحكم أفضل فى القدرة المالية للمنشأة كما أنها تأخذ فى إعتبارها مخاطر الإستثمار والتغير فى قيمة النقود من فترة زمنية الى اخرى وبيان تأثير ذلك على قيمة المنشأة .

٦-٢-٤ طرق قياس قيمة المنشأة :

إن عملية قياس قيمة المنشأة قد نالت الإهتمام الواسع من قبل الباحثين على المستوى الأكاديمى ولذلك نجد أكثر من طريقة لقياس قيمة المنشأة. فنجد على سبيل المثال بعض الطرق التقليدية لقياس قيمة المنشأة وطرق أخرى معاصرة لقياس قيمة المنشأة فى حين نجد طرق تعتمد على الدخل المحاسبى والبعض الأخر تعتمد على القيمة فى القياس وغرها نت الطرق الأخرى التى

إعتمدت على مدخل السوق و مدخل الدخل و مدخل القيمة السوقية والمدخل الإستبدالى وغيرها .ويمكن توضيح بعض أكثر الطرق شيوعا لقياس قيمة المنشأة فى الشكل التالى:

جدول رقم (١) : مؤشرات قياس قيمة المنشأة

المؤشر	طريقة القياس	المصدر
العائد على الأصول	صافى الربح بعد الضرائب / متوسط إجمالى الأصول	الشيخ ، ٢٠١٢ ،ص٢١٧
العائد على الإستثمار	صافى الربح بعد الضرائب / متوسط إجمالى الإستثمارات	عبد النبى ، ٢٠١١ ، ص٢٧
العائد على حقوق الملكية	صافى الربح بعد الضرائب / متوسط إجمالى حقوق الملكية	المصاروة ، ٢٠١٨ ، ص٢٢
التدفق النقدى الحر للملكية	صافى التدفقات النقدية التشغيلية – التدفقات الرأسمالية	Beneda,2003,p.250
التدفق النقدى الحر للمنشأة	صافى التدفقات النقدية التشغيلية + الإهلاكات + الفوائد – النفقات الرأسمالية	Beneda,2003,p.250
القيمة الإقتصادية المضافة	(معدل العائد على الإستثمار – معدل تكلفة الإستثمار) * رأس المال المستثمر	الشيخ ، ٢٠١٢ ، ص٢١٩
القيمة النقدية المضافة	التدفقات النقدية التشغيلية – إجمالى تكلفة رأس المال	Kordestani,G.,2009,p:8
القيمة السوقية المضافة	القيمة السوقية لرأس المال – القيمة الدفترية لرأس المال	حمزة ، ٢٠١٤ ، ص٤٥
نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية	(متوسط القيمة السوقية * عدد الأسهم) / القيمة الدفترية للأسهم	زغلول ، ٢٠٠٢ ، ص١٥٩
Tobin's q	(القيمة السوقية + القيمة الدفترية للديون) / التكلفة التاريخية للأصول	Bae,et al., 2008, p 1025

من إعداد الباحث

٦-٣ حوكمة الشركات :

٦-٣-١ مفهوم حوكمة الشركات :

تنوعت آراء الباحثين حول تحديد تعريف محدد لحوكمة الشركات نذكر منها ما يلى :

نجد ان (دليل حوكمة الشركات فى مصر ، ٢٠١٦ ،ص٨) قام بتعريف حوكمة الشركات فى مصر على أنها عبارة عن مجموعة من الأسس والقواعد التى تحكم العلاقة بين كلا من مجلس الإدارة من ناحية وملاك المنشأة والأطراف الأخرى ذات الصلة من ناحية أخرى بهدف تحقيق التوازن بين كلا من الطرفين .

فى حين ترى (حسناء ، ٢٠١٨ ، ص٢٦٨) ان حوكمة الشركات عبارة عن " نظام هيكلى لتشغيل ورقابة الشركة من خلال نظرة إستراتيجية ذات أهداف طويلة الأجل تتكامل مع المتطلبات القانونية والتشريعية لتحقيق التوازن بين جميع أهداف أصحاب المصالح ".

وأخيرا ترى (منظمة التعاون والتنمية OECD) ان حوكمة الشركات يمكن تعريفها على أنها عبارة عن مجموعة من العلاقات بين كلا من الإدارة التنفيذية للمنشأة ، مجلس إدارة المنشأة ،

المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى مع المنشأة . يقوم من خلالها تحديد أهداف المنشأة وكيفية تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء التنفيذى للمنشأة بهدف الوصول الى تحقيق رغبات كل الأطراف بالمنشأة .

ويميل الباحثون الى استخدام التعريف التالى ان حوكمة الشركات يمكن النظر اليها على أنها نظام متكامل يشمل مجموعة من القواعد التنظيمية والأسس والنظم والتى من شأنها المحافظة على تحقيق أهداف المنشأة من خلال إحداث حالة من الرقابة والمتابعة على عمليات المنشأة مما يؤدى الى إحداث حالة من التوافق بين أهداف المنشأة ومصالح أصحاب الأسهم وأصحاب المصلحة مع المنشأة على حد سواء .

٦-٣-٢ مزايا حوكمة الشركات :

تتميز المنشآت التى اختارت تطبيق نظام الحوكمة على الشكل المراد منه ببعض المميزات التى تجعل تلك المنشآت ظاهرة ومميزة فى سوق رأس المال عن تلك التى رفضت تطبيق نظام الحوكمة نذكر منها ما يلى: (رباب ، ٢٠١٧ ، ص٧٤٤)

- حماية حقوق كل الأطراف ذات الصلة بالمنشأة والتى تعتبر من أهم آليات حوكمة الشركات والتى نصت عليها العديد من الجهات الدولية المسؤلة عن وضع وتحديد آليات لحوكمة الشركات .

والمراد هنا بالأطراف ذات الصلة بالمنشأة هم كل المتعاملين مع المنشأة سواء المتعاملين الداخلين أو الخارجين سواء كانوا ملاك المنشأة أو أصحاب الأسهم بل يمتد الأمر الى المحافظة على حقوق العاملين داخل المنشأة كما تنص نظم الحوكمة الرشيدة على الحفاظ على حقوق الأطراف الخارجية المتعاملة مع المنشأة سواء كانوا عملاء او موردين

ويترتب على حماية حقوق الأطراف ذات الصلة والمتعاملين مع المنشأة ان يسود حالة من الرضا العام بين كل الأطراف مما يؤدى الى تحقيق الإستقرار الداخلى والخارجى للمنشأة والذى بدورة يؤدى الى تحقيق حالة من المرونة بين الأطراف الخارجية والداخلية وحالة المرونة تلك تمكن المنشأة من تحقيق معدلات عالية من الإستدامة للمنشأة ويقصد باللإستدامة هى إستدامة كيان المنشأة وإستدامة قدرتها على تحقيق أعلى معدلات النمو.

- تعتد حوكمة الشركات فى جوهر عملها على وضع مجموعة متنوعة من الأسس والقواعد واللوائح الخاصة بالعمليات التشغيلية بالمنشأة و بتطبيق تلك القواعد تكون المنشأة قادرة على رفع معدلات الأداء الخاصة بها مما يؤدى الى رفع الكفاءة التشغيلية للمنشأة .
- إرتفاع الكفاءة التشغيلية للمنشأة تلعب دورا هاما فى تخفيض تكلفة رأس المال من خلال الإستخدام الأمثل لبنود رأس المال بالشكل الذى يؤدى الى إستهلاك رأس المال بشكل أمثل مما يؤدى الى توفير سبل التمويل المختلفة والمتنوعة للإحتياجات المتنوعة للمنشأة .
- مساعدة المنشآت فى عملية التحول من الشكل التقليدى البدائى الى الشكل المؤسسى والذى يتميز بقدرتة على تجنب الأزمات التى قد تواجه المنشأة .

٦-٣-٣ أهداف حوكمة الشركات :

إن من الضرورى على المنشآت والشركات المصرية تطبيق قواعد وآليات حوكمة الشركات ليس فقط تنفيذا لتعليمات القوانين المصرية ولكن لما تحققة حوكمة الشركات من نسب نمو إقتصادى عالية نتيجة لما تحققه من إستقرار وتطور لمناخ الإستثمار (دليل حوكمة الشركات فى مصر ، ٢٠١٦ ، ص٨).

كما أن حوكمة الشركات الجيدة تهدف الى جذب الإستثمارات سواء المحلية او الأجنبية وبالتالى تساهم فى الحد من عمليات هروب رؤوس الأموال، كما أن حوكمة الشركات ضرورية لتحسين سير عمل المنشآت والتأكد من قدرة إدارة المنشأة على الوفاء بإلتزاماتها المتعلقة بالنزاهة فى عملية إدارة المنشأة (مصطفى، ٢٠١٠، ص٢٧) .

كما تهدف حوكمة الشركات الى زيادة القيمة السوقية للمنشأة من خلال إحداث حالة من الإستقرار والنمو الإقتصادى فى سوق الأعمال مما يعطى للمنشأة ميزة تنافسية عن غيرها من المنشأت التى تعمل فى نفس السوق. كما تهدف الحوكمة الى وضع إطار حاكم من القواعد واللوائح والتى تضمن وصول المنشأة الى تحقيق أهدافها وأهداف المساهمين وأصحاب الصلة وهذا ينتج عنه إحداث درجة عالية من الثقة فى المعلومات والبيانات المحاسبية الصادرة من المنشأة والتى يهتم بها جمهور المتعاملين مع المنشأة سواء من داخلها متمثلة فى العاملين بها أو من خارج المنشأة متمثلة فى المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح مع المنشأة . (الهادى ، ٢٠٢٠، ص٦٩) .

إن مـن أهـداف حوكمـة الشـركات خلـق حالـة مـن التـوازن مـا بـين مجـالس الإدارة الداخليـة حالـة التـوازن تلـك تعمـل علـى إتسـاع نطـاق صـلاحيات عمليـات المراجعـة واللجـان الخاصـة بهـا ممـا يـؤدى الـى دعـم الرقابـة الداخليـة ورفـع جـودة المعلومـات ممـا يـؤدى الـى حمايـة حقـوق المسـاهمين والأطـراف ذوى العلاقـة بالمنشـأة (Florin Boghean ,2009 ,p302;303) .

وبناءا عليه نجد ان حوكمة الشركات تهدف الى تعزيز كفاءة الأسواق من خلال توفير المعلومات الازمة للمستثمريين والتى توضح نشاط المنشأة وأداءها وإستيراتيجية المنشأة و المخاطر التى قد تتعرض لها المنشأة مما يؤدى الى إحداث حالة من الإستقرار بين إدارة المنشأة من جهة وبين أصحاب الأسهم والمتعاملين مع المنشأة من جهة أخرى كما تهدف حوكمة الشركات الى إحداث حالة توازن داخل الدولة من خلال الإستقرار الداخلى فى المنشآت التى تعمل داخل الدولة وفى الأسواق العاملة بها .

٦-٣-٤ أهمية حوكمة الشركات :

تلعب حوكمة الشركات دورا مهما فى إستقرار المنشأة وذلك لأنها تعترف بمصالح العاملين بالمنشأة بإعتبارهم أحد أصحاب المصلحة كما أنها تنظر فى تطوير أداء المنشأة على المدى الطويل بل وتمتد الى أنها تناولت قضايا تتعلق بمكافحة الرشوة وخاصة فى المعاملات التجارية الدولية وهذا ما أكدته مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وأتفقت معها منظمة العمل الدولية تحت مسمى المبادئ والحقوق الأساسية فى العمل .

وتكمن أهمية حوكمة الشركات فى قدرتها على السيطرة على إستقرار أسواق المال وذلك من خلال رفع مستويات الشفافية وهذا بدوره يعمل على جذب مزيد من الإستثمارات الجديدة التى تعمل على زيادة الإستقرار الأقتصادى وكذا تقليل حجم المخاطر المتوقع حدوثها فى أوقات لاحقة كما تساهم حوكمة الشركات على تحقيق أداء أفضل بالنسبة لإدارة المنشأة من خلال الفصل بين صلاحيات الإدارات المختلفة وزيادة فعالية الرقابة والشفافية مما يساهم فى تحقيق ما يسمى بالحوكمة الرشيدة والتى تسعى فى المقام الأول الى محاولة جلب إستثمارات جديدة وحماية الإستثمارات الحالية من أجل تعظيم قيمة الإستثمارات وحماية حقوق المساهمين.

وأمتدت أيضا لتشمل بعض القضايا البيئية ومكافحة الفساد وبعض القضايا الأخلاقية .

ومن هنا نجد أن حوكمة الشركات تلعب دورا مهما فى تحقيق الإستقرار الإقتصادى للمنشآت مما

ينتج عنه عمليات نمو لرأس مال المنشأة على المدى الطويل وما يتبعه من عمليات خلق قيمة عادلة إضافية لرأس مال المنشأة تلك القيمة تعمل على سد الفجوة بين المدخرات المنزلية والإستثمار فى الإقتصاد الحقيقى وذلك من خلال طمأنة المساهمين وغيرهم من المستثمرين من الوصول الى سوق رأس المال لما توفرة حوكمة الشركات من قواعد وسياسات تكون مسؤلة عن حماية حقوق المساهمين و أصحاب المصالح الأخرى .

هذا الأمر يعود بالنفع أيضا على المنشآت العاملة وعلى سوق رأس المال ككل وذلك لأن حوكمة الشركات تساعد على زيادة التدفقات فى الإستثمارات مما يتيح للمنشآت الحصول على التمويل الازم لها من خلال أكبر عدد ممكن من المستثمرين مما ينتج عنه منافع عاملة لأسواق رأس المال العالمية من خلال جذب رأس مال طويل الأجل وخفض تكلفة رأس المال .

٦-٣-٥ قياس حوكمة الشركات:

يعتمد الباحثون فى قياس حوكمة الشركات على ما يسمى بالدليل المصرى لحوكمة الشركات والصادر عن مركز المديرين المصرى بالهيئة العامة للرقابة المالية عام ٢٠١٦ والذى إعتمد فى قياس حوكمة الشركات على دليل حوكمة الشركات والذى يتكون من عدد ست محاور يشمل كل محور على عدد من العناصر والتى يتم تقييمها لمعرفة مدى تطبيق الشركة لقواعد الحوكمة فى مصر وهى كالاتى:

المحور الأول الجمعية العامة للمساهمين و المحور الثانى مجلس الإدارة و المحور الثالث لجان مجلس الإدارة و المحور الرابع البيئة الرقابية و المحور الخامس الإفصاح والشفافية و المحور السادس المواثيق والسياسات

٧- الدراسات السابقة ذات الصلة :

فيما يلى يتم عرض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة حيث يتم تقسيمها الى ثلاث أقسام يتناول كل قسم متغير من متغيرات الدراسة، وذلك على النحو الأتى :

٧-١ الدراسات السابقة المتعلقة بنظم تخطيط موارد المشروع :

دراسة نصار(٢٠١٦)هدفت هذة الدراسة الى تقديم إطار مقترح لتقييم نظام الرقابة الداخلية فى بيئة تخطيط موارد المشروع ERP بهدف الوصول الى قدرة تنافسية عالية وقام الباحث بإختيار مجتمع تطبيقى يتمثل فى شركات البريد السريع المصرية .

وتوصلت هذة الدراسة الى عدة نتائج من أهمها ان هناك علاقة تأثير بين كلا من نظم ERP وبين الرقابة الداخلية وقد حدد الباحث خمس عناصر للرقابة الداخلية متمثله فى (بيئة الرقابة ، تقديم المخاطر ، أنشطة الرقابة ، المعلومات والأتصالات ، المتابعة) و أيضا وجد الباحث ان هناك علاقة طردية قوية بين كفاءة نظام الرقابة الداخلية فى بيئة ERP وبين القدرة التنافسية للشركات .

دراسة النافع (٢٠١٧) تمثلت المشكلة الرئيسية للبحث فى الاستفسار عن جدوى عمليات التكامل بين مدخل استهلاك الموارد (RCA) واسلوب (ERP) من ناحية وبين مدخل (RCA) ونظرية القيود (TOC) من ناحية اخرى مع مراعاة مبدأ التكلفة والعائد.

ولقد توصل البحث الى العديد من التوصيات ومنها :

١. يوصى الباحث بضرورة التوسع فى تدريس وتطبيق مدخل المحاسبة على استهلاك الموارد RCA.
٢. يوصى الباحث بعدم الاكتفاء ببحث فعالية التكامل بين الأدوات المستحدثة للمحاسبة الادارية من حيث المزايا والعيوب بل يجب أن يمتد الأمر لمدى تطبيق مبدأ التكلفة والعائد.
٣. يوصى الباحث بضرورة صياغة الاستراتيجيات التى تهدف لاستغلال الموارد العاطلة والتى يبرزها مدخل محاسبة استهلك الموارد ROA.

دراسة وهدان (٢٠١٨) تحت عنوان تقييم أثر تخطيط موارد المشروع على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية فى ضوء فعالية الرقابة الداخلية : دراسة تطبيقية وقد تناول الباحث فى هذا البحث العلاقات المتبادلة بين ثلاث متغيرات وهى نظم تخطيط موارد المشروع كمتغير مستقل والتمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية كمتغير تابع وذلك بإستخدام فعالية الرقابة الداخلية بإعتبارة متغيرا وسيطا.

وقد إعتمد الباحث فى الدراسة التطبيقية على إختيار عينة من الشركات التى تطبق نظم تخطيط موارد المشروع والشركات التى لا تطبق تلك النظم وذلك بنسبة ٥٠% من كل قطاع من قطاعات الدراسة حيث قام الباحث بإختيار ثلاث قطاعات وهى (قطاع التشيد ومواد البناء ، قطاع العقارات و قطاع الرعاية الصحية والادوية) وقد تكون مجتمع الدراسة من ٧١ شركة فى الفترة من ٢٠١٢ الى ٢٠١٦.

وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج منها انه يوجد تأثير لنظم ERP على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية وذلك بإستخدام متغير وسيط وهو فعالية الرقابة الداخلية ولكن فى قطاع التشيد ومواد البناء و قطاع العقارات ولكن هذا التأثير غير موجود فى قطاع الرعاية الصحية والأدوية .

دراسة وهدان (٢٠١٨) تحت عنوان " تقييم أثر الرقابة الداخلية فى نظم تخطيط موارد المشروع على فترة تأخير التقارير المالية للشركات : دراسة تطبيقية"هدفت هذة الدراسة الى التعرف على أبعاد الرقابة الداخلية وبيان الإختلاف فى تطبيق الرقابة الداخلية للشركات المطبقة لنظم ERP و الغير مطبقة لتلك النظم وكذا التعرف على تأثير تلك النظم على فترة تأخير التقارير المالية وقد إعتمدت الدراسة التطبيقية على عدد (١٠) شركات فى قطاعي العقارات والرعاية الصحية والأدوية من الشركات المدرجة فى بورصة الأوراق المالية المصرية فى المدة ما عام ٢٠١٢ الى عام ٢٠١٦ بين وقد خلصت هذة الدراسة الى وجود اختلاف بين الشركات التى تطبق نظم ERP والتى لا تطبقها فيما يتعلق بأبعاد الرقابة الداخلية إضافة الى ذلك وجود تأثير لتلك النظم على فترة تأخير التقارير المالية لتلك القطاعات .

دراسة صبيح (٢٠١٩) هدفت هذة الدراسة الى تقديم إطار مقترح لقياس أثر تطبيق تخطيط موارد المشروع على فعالية نظام المعلومات المحاسبى بهدف تحسين الملاءمة المالية للشركات . ولتحقيق أهداف الدراسة أعتمد الباحث على إختيار عينة مكونة من عدد (٤٠) شركة من الشركات العاملة فى سوق الأوراق المالية المصرية وتم إخضاع العينة الى الإستقصاء من خلال إختيار مجموعة من العاملين بالمجال المحاسبى فى الشركات محل الدراسة . وقد خلصت الدراسة الى أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين نجاح تطبيق نظم تخطيط موارد المشروع ERP وبين فعالية AIS .

دراسة إسماعيل (٢٠٢٠) هدفت هذة الدراسة الى دراسة التكامل بين نظم تخطيط موارد المشروع ERP وبين محاسبة السجلات المفتوحة وتأثير ذلك على دعم المزايا التنافسية لسلاسل التوريد ولتحقيق ذلك أعتمد الباحثون على إختيار عينة من المحاسبين من العاملين بالإدارات المالية لشركتى دال لمنتجات الألبان (كابو) و الكوكاكولا بمجموعة دال للصناعات الغذائية وهما من الشركات العاملة فى السوق السودانية وتكونت العينة من عدد (٧٠) محاسب . وقد خلصت الدراسة الى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كلا من نظم تخطيط موارد المشروع ERP

والميزة التنافسية لسلاسل التوريد وكذلك بين محاسبة السجلات المفتوحة وبين الميزة التنافسية لسلاسل التوريد .

٢-٧ الدراسات السابقة المتعلقة بقيمة المنشأة :

دراسة Harjoto,M & Laksmana,I (2016) هدفت هذة الدراسة الى دراسة تأثير المسؤلية الإجتماعية للشركة على قيمة الشركة وقد خلصت هذة الدراسة الى أنه يوجد تأثير إيجابى للمسؤلية الإجتماعية للشركة على قيمة الشركة ولكن هذا التأثير غير مباشر وذلك من خلال تأثير المسؤلية الإجتماعية للشركات على نسب المخاطرة والتى تؤثر بدورها على قيمة الشركات .

دراسة Ho, Kung-Cheng, et al (2016) هدفت هذه الدراسة الى بيان العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات وبين قيمة المنشأة فى ظل المستويات المختلفة من المنافسة و أستخدمت الدراسة نموذج تصنيف المعلومات وذلك النموذج يعتمد على ١١٤ مقياسا مقسمة على خمس أبعاد من الإفصاح عن المعلومات من عام ٢٠٠٥ الى ٢٠١٣ وقد خلصت هذة الدراسة الى أن مستويات الإفصاح عن المعلومات تتفاعل مع التأثير على قيمة المنشأة.

دراسة علي (٢٠١٧) : هدفت هذه الدراسة إلي إقتراح إطار مراجعة الأنشطة البيئية وتأثير ذلك علي قيمة منشآت الأعمال العراقية وذلك عن طريق تصميم قوائم إستقصاء وتوزيعها على ٢٣٤ مستقصي، وخلصت الدراسة إلي أن قيام الشركات ببعض الأنشطة دون الأخرى لا يؤثر على قدرة منشأت الأعمال علي آداء مسئوليتها الإجتماعية تجاه المجتمع.

دراسة Yuliya,et.al . 2018 هدفت هذة الدراسة الى بيان تأثير رأس المال الإبتكارى على قيمة المنشأة و إعتمدت الدراسة على قياس رأس المال الإبتكارى على قياس نفقات البحث والتطوير وقياس عدد طلبات براءات الإختراع . ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بإختيار عينة مكونة من عدد (٢٧) شركة أمريكية وهندية فى الفترة بين عامى ١٩٩٦ – ٢٠١٣ . وقد خلصت الدراية الى أنه يوجد علاقة تأثير إيجابية بين كلا من رأس المال الإبتكارى وبين قيمة المنشأة .

دراسة إبراهيم (٢٠٢١) هدفت هذه الدراسة الى قياس تأثير الإستثمار الأجنبى المباشر وكذا الإفصاح عن المسؤلية الإجتماعية على قيمة المنشأة ، ولتحقيق هذا الهدف إعتمدت الدراسة على إختيار عينة مكونة من عدد (٤) شركات تعمل فى مجال الأدوية من الشركات المقيدة فى بورصة الأوراق المالية المصرية وذلك خلال الفترة بين عامى ٢٠١٣ – ٢٠٢٠ وذلك بهدف تحديد قيمة المنشأة وذلك من خلال حساب نسبة tobin's Q للشركات وحساب نسبة الأستثمار الأجنبى

المباشر . وقد خلصت الدراسة الى أنه لا توجد علاقة بين كلا من الإستثمار الأجنبى وبين قيمة المنشأة كما أكدت الدراسة أيضا على أن الإستثمار الأجنبى ليس له دور فى التأثير على قيمة المنشأة .

٣-٧ الدراسات السابقة المتعلقة بحوكمة الشركات :

دراسة (2017) Rick carlton يرى أن نظام ERP يتطلب تنفيذ مجموعة من المميزات وهو المحاسبة الشاملة، المخزون، المكونات اللوجيستيه.

أما بالنسبه لتنفيذ الحوكمة ERP تتطلب بعض المتطلبات الخاصه والتى ترجع إلى عدد كبير من المعايير القانونية والتنظيمية والسياسية والتى لا تنطبق في القطاع الخاص.

كما أوضح Rick carlton أربع إختلافات فى برنامج ERP في المنظمات المدنية والحكومية وهى:

١) شفافية البيانات والمعلومات:

إبتدأ من تولى إداره كلينتون الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ومع زيادة التعاملات في السجلات الورقية الحكومية وتلتها إدارة بوش ومحاولة منها في تحديث البيروقراطية الفيدرالية بهدف زيادة كفاءة المعلومات الرقمية، وكل هذا أدى إلى الإهتمام بشفافية البيانات والمعلومات.

وفى عام ٢٠٠٨ في عهد حكومة أوباما تمت الدعوة إلى معالجة محسنة للمعلومات.

٢) التعامل مع السياسة:

يعتبر التعامل مع السياسه في نظام حوكمة نظم ERP من أهم العوامل في إنشاء وتخزين المعلومات.

٣) تدرجية المشروع الموجه نحو الطلب:

بمعنى التوسع بشكل سريع في عملية التعامل مع بيانات الحوكمة التى تكون كثيفة على مستوى السجلات.

٤) عناصر آمان شاملة:

قبل عام ٢٠١٤ كانت توجد درجة آمان داخلية أو محلية فقط للمعلومات والبيانات سواء تم تنفيذ ERP عى المستوى الحكومى أو المدنى.

ولكن مع ظهورالعديد من المنظمات مثل Luizsec, Wikileaks ,Anon ymous الذين كانوا مهتمين بتعطيل الأعمال الورقية، والعمليات الحكومية ظهرت مكونات آمنية أكثر شمولاً في حوكمة نظم ERP.

دراسة الشرقاوى (٢٠١٨) هدفت هذة الدراسة الى قياس أثر الإفصاح عن نشاط المراجعة الداخلية للأصحاب المصالح الخارجين وتأثير ذلك على حوكمة الشركات بالتطبيق على الشركات العاملة داخل جمهورية مصر العربية

وقد خلصت هذة الدراسة الى ان الإفصاح عن أنشطة المراجعة الداخيلة لها علاقة طردية إيجابية مع جودة نشاط المراجعة الداخلية مما يؤدى الى جودة حوكمة الشركات .

دراسة عبد الله (٢٠١٨) هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات بالشركات المسجلة فى قطاعات الخدمات المالية غير المصرفية و أثر ذلك على أدائها فى سوق الأوراق المالية المصرفية وذلك خلال الفترة من ٢٠١٤ الى ٢٠١٦

وخلصت هذة الدراسة الى وجود تأثير لتطبيق قواعد حوكمة الشركات على أدائها فى سوق الأوراق المالية بالنسبة لقطاعات الخدمات المالية غير المصرفية داخل جمهورية مصر العربية.

دراسة Ciftci,I.,et.al,(2019) هدفت هذه الدراسة الى دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات وبين أداء الشركات بالتطبيق على الشركات الناشئة فى تركيا وقد خلصت هذة الدراسة الى ان الشركات الناشئة التى تطبق نظم حوكمة الشركات يكون لها أداء أفضل وبالأخص الشركات التى تتمتع بالطابع العائلى فى الإدارة وذلك لوجود عدد أقل من الغرباء وان الملكية تكون مرتكزة بشكل كبير على اداء الشركة .

دراسة Iqbal,S.,et.al, (2019) هدفت هذه الدراسة الى دراسة العلاقة بين الأداء المالى وحوكمة الشركات بالتطبيق على شركات التمويل صغيرة الحجم فى آسيا حيث أختار الباحث عينة مكونة من ١٧٣ مؤسسة تمويل صغيرة الحجم فى ١٨ من البلدان الاسيوية وذلك فى الفترة من ٢٠٠٧ الى ٢٠١١ وقد إعتمدت الدراسة على بعض العناصرفى دراسة حوكمة الشركات ومنها حجم الشركة وتكوينها ونوع الملكية وتم استخدام مؤشرات الأداء المالى لتحديد العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالى

وقد خلصت الدراسة الى ان حوكمة الشركات التى لها تأثير إيجابى على الأداء المالى فى شركات التمويل صغيرة الحجم .

دراسة Dinh, T& Calabr, A,(2019) هدفت هذه الدراسة الى إقتراح نموذج حوكمة للشركات العائلية الأسيوية وذلك من خلال مراجعة ١٤٨ مقاله منشورة فى الفترة من ١٩٨٠ الى ٢٠١٥ و إكتسبت هذه الدراسة أهميتها حيث ان الشركات الأسيوية العائلية تمثل جزء كبير من السوق الأسيوى بإستثناء اليابان فعلى سبيل المثال تمثل الشركات العائلية نسبة ٨٠-٩٠ % من الشركات الخاصة فى الصين وفيتنام و فى هونغ كونغ نسبة سيطرت الشركات العائلية تصل الى ٨٤ % وكذلك الأمر بالنسبة لسنغافورا والفلبين فقد قاربت نسبة الشركات العائلية الى ما يقارب ٥٠% من نسبة السوق.

٨- تقييم الدراسات السابقة وصياغة فروض البحث:

وبإستعراض الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة لوحظ ان تطبيق نظم تخطيط موارد المشروع له الكثير من المميزات ومنها (زيادة الإنتاجية ، تحسين جودة البيانات ، أمن وسلامة المعلومات والبيانات و تحسين مستويات الكفاءة والإنتاجية).

(Alexandra and Charalambos, 2011)

ولكن فى المقابل يرى Donovan O.Dean (2008) ان نظم تخطيط موارد المشروع قد تؤدى الى توليد العديد من المخاطر لذا ظهر مفهوم حوكمة الشركات بإعتبارة قادر على التغلب على مشاكل توليد المخاطر التى تنشأ عن تطبيق نظم تخطيط موارد المشروع

فنجد على سبيل المثال دراسة Eric T.G. Wang, Jessica H.F. Chen(2004) قد خلصت إلى وجود علاقة إيجابية بين نجاح نظم تخطيط موارد المشروع وبين نجاح آليات الحوكمة من خلال دراسة أربع آليات للحوكمة وهى (العقود الصريحة – العقود الضمنية – السمعه – الثقة) بالشكل الذى يؤدى إلى زيادة قيمة المنشأة .

وعلية فإن حوكمة الشركات تلعب دورا مهما فى التقليل من المخاطر التى تولدها نظم تخطيط موارد المشروع وكذا تعمل على زيادة قيمة المنشأة

وقد توصلت النتائج المبينة فى الدراسات السابقة إلى أن هناك شبة إتفاق على أن الحوكمة تلعب دورا مهما فى الحفاظ على فوائد نظم تخطيط موارد المشروع وكذا التقليل من مخاطر تلك النظم مما يؤدى إلى إرتفاع قيمة المنشأة .

فى ضوء الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث يمكن صياغة فروض الدراسة كما يلى .

الفرض الأول : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين قطاعي العقارات والرعاية الصحية فيما يتعلق بنظم تخطيط موارد المشروع وقيمة المنشأة .

الفرض الثانى : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم تخطيط موارد المشروع وقيمة المنشأة بالشركات محل الدراسة.

الفرض الثالث : لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لنظم تخطيط موارد المشروع على قيمة المنشأة في ضوء حوكمة الشركات.

٩- منهجية الدراسة :

تناولت منهجية الدراسة عرض مجتمع الدراسة وإختيار عينة الدراسة ومن ثم تحديد متغيرات الدراسة وطرق قياسها وتحديد الأساليب الإحصائية المتبعة فى تحليل البيانات والمعلومات.

٩-١ مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع وعينة الدراسة من الشركات المدرجة فى بورصة الأوراق المالية المصرية فى قطاعين وهما قطاع العقارات وقطاع الرعاية الصحية بواقع عدد (١٠) شركات مدرجة لكل قطاع بإجمالى عينة مكونة من عدد (٢٠) شركة مدرجة فى بورصة الأوراق المالية المصرية وذلك فى فترة زمنية خمس سنوات من عام ٢٠١٧ وحتى عام ٢٠٢١ بواقع (١٠٠) مشاهدة .

٩-٢ متغيرات الدراسة وطرق قياسها :

٩-٢-١ نظم تخطيط موارد المشروع :

الرمز	المتغير	طريقة القياس
X	مدى تطبيق نظم ERP	١ شركات تطبق النظم ٠ شركات لا تطبق النظم

٩-٢-٢ قيمة المنشأة :

الرمز	المتغير	طريقة القياس
Y	قيمة المنشأة	Tobin's q= (القيمة السوقية لحقوق الملكية + القيمة الدفترية للإلتزامات) / القيمة الدفترية للإجمالى الأصول

٩-٢-٣ حوكمة الشركات :

الرمز	المتغير	طريقة القياس
Z	حوكمة الشركات	مؤشر حوكمة الشركات فى مصر (المؤشر المصرى لحوكمة الشركات)

٩-٢-٤ خصائص الحوكمة :

الرمز	المتغير	طريقة القياس
A1	حجم الشركة	اللوغاريتم الطبيعى لإجمالى الأصول
A2	الرافعة المالية	إجمالى الإلتزامات / إجمالى الأصول
A3	الربحية	الربح / الأصول

٩-٣ الأساليب الإحصائية :

لاختبار مدى صحة فروض الدراسة، تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- **اختبار كولموجروف سميرنوف One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test: لتحديد مدى تبعية بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، وما يترتب عليه من اختيار الاختبارات الإحصائية المناسبة لتحليل بيانات الدراسة.**
- **التحليل الوصفي للبيانات Descriptive Analysis:** باستخدام المتوسط كأحد مقاييس النزعة المركزية، والإنحراف المعيارى كأحد مقاييس التشتت بغرض تحديد مدى أهمية نظم تخطيط موارد المشروع على قيمة المنشأة فى ضوء حوكمة الشركات
- **تحليل ارتباط سبيرمان: Spearman Correlation** لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين كل المتغيرات المستقلة وقيمة المنشأة كمتغير تابع.
- **تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis:** ويعتبر أسلوب تحليل الانحدار المتعدد وتحليل الارتباط المتعدد من أساليب التحليل الإحصائي التي تستخدم في حالة تعدد المتغيرات المستقلة، وذلك بغرض الكشف عن نوع وقوة العلاقة ودرجة التأثير بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى تقدير نموذج يساعد في التنبؤ بقيم المتغير التابع من خلال قيم المتغيرات المستقلة.
- **تحليل المسار Path Analysis:** باستخدام تحليل المسارات الهيكلية AMOS (Ver. 21) وهو أسلوب ينظم الارتباطات المتداخلة بين مجموعة من المتغيرات في صورة قياسية بحيث يتم في شكل نماذج سببية (السبب والنتيجة) لهذه المتغيرات وتم استخدامه في البحث للتحقق من نوع العلاقة بين التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية وتقييم مخاطر أعمال العميل وكذلك قياس تأثير خصائص مكتب المراجعة وخصائص منشأة العميل على العلاقة بين التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية وتقييم مخاطر أعمال العميل.

- **استخدام مؤشرات جودة المطابقة** (Goodness of Fit Index (GFI، ومؤشر المطابقة المقارن Comparative Fit Index (CFI) في أسلوب التحليل العاملي التوكيدي Confirmatory Factor Analysis (CFA) للتحقق من الصدق البنائي لمقاييس البحث ولقياس مدى تطابق النموذج مع بيانات العينة، والتحقق من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع والمتغير المعدل على بعضها البعض. وتتراوح قيمة كل من (GFI) و(CFI) بين (صفر والواحد)، وكلما اقتربت القيمة من الواحد دل ذلك على تطابق أفضل للنموذج مع بيانات العينة.

١٠- التحليل الإحصائى للبيانات والمعلومات :

١٠-١ اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة :

اعتمدت الدراسة على اختبار كولموجروف سميرنوف (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test) لتحديد مدى تبعية بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، وما يترتب عليه من اختيار الاختبارات الإحصائية المناسبة لتحليل بيانات الدراسة، ويمكن توضيح نتائج اختبار كولموجروف سميرنوف (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test) من خلال الجدول رقم (2)

جدول رقم(2) نتائج اختبار(Kolmogorov-Smirnov) للتوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة

المتغير	الرمز	Test Statistic	المعنوية
نظم تخطيط موارد المشروع ERP	X	0.340	0.000
قيمة المنشأة	Y	0.313	0.000
حوكمة الشركات	Z	0.530	0.000
محور: الجمعية العامة للمساهمين	Z1	0.115	0.003
محور: مجلس الادارة	Z2	0.530	0.000
محور: لجان مجلس الادارة	Z3	0.284	0.000
محور: البيئة الرقابية	Z4	0.280	0.000
محور: الإفصاح والشفافية	Z5	0.355	0.000
محور: المواثيق والسياسات	Z6	0.465	0.000
حجم الشركة	A1	0.139	0.000
الرافعة المالية	A2	0.356	0.000
الربحية	A3	0.342	0.000

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

يتضح من نتائج الجدول رقم (2) أن مستوى المعنوية P–Value لجميع متغيرات الدراسة بقيمة أقل من (0.05)، ويشير ذلك إلى عدم تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي، ولذلك سوف يتم الاعتماد على الاختبارات اللامعلمية عند اختبار صحة فروض الدراسة.

١٠-٢ الخصائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة:

يمكن توضيح التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة من خلال الجدولين رقم (3)، (4) التالي:

جدول رقم (3) الخصائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة المتعلقة بالمتغيرات المستقلة والتابعة والحاكمة

المتغير	الرمز	القطاع	المتوسط	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
نظم تخطيط موارد المشروع ERP	X	القطاع (١)	0.5000	0.50508	0.00	1.00
		القطاع (٢)	0.5000	0.50508	0.00	1.00
		الاجمالي	0.5000	0.50252	0.00	1.00
قيمة المنشأة	Y	القطاع (١)	2.5084	4.22060	0.21	28.03
		القطاع (٢)	3.0612	5.22143	0.26	22.14
		الاجمالي	2.7848	4.73159	0.21	28.03
حجم الشركة	A1	القطاع (١)	21.8142	2.08793	16.93	25.37
		القطاع (٢)	20.1730	1.30628	17.83	22.36
		الاجمالي	20.9936	1.91896	20.9936	25.37
الرافعة المالية	A2	القطاع (١)	0.8296	1.10572	0.02	6.83
		القطاع (٢)	0.7695	1.22526	0.01	5.81
		الاجمالي	0.7995	1.16151	0.01	6.83
الربحية	A3	القطاع (١)	0.1358	0.31288	0.00	1.74
		القطاع (٢)	0.1219	0.25586	−0.17	1.58
		الاجمالي	0.1288	0.28444	−0.17	1.74

القطاع (١): قطاع العقارات، القطاع (٢): قطاع الرعاية الصحية　　(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي)

يتضح من الجدول رقم (3) ارتفاع متوسط حجم الشركة محل الدراسة على المستوى الإجمالي للقطاعين حيث بلغ (٢٠.٩٩)، وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاع متوسط حجم الشركة في القطاع الأول والذي بلغ (٢١.٨١) وبمستوى حد أنى وحد أعلى (١٦.٩٣، ٢٥.٣٧) على الترتيب، عن القطاع الثاني والذي بلغ (٢٠.١٧) وبمستوى بحد أنى وحد أعلى (١٧.٨٣، ٢٢.٣٦) على الترتيب.

كما يتضح ارتفاع متوسط الرافعة المالية للشركات محل الدراسة على المستوى الإجمالي للقطاعين حيث بلغ (٠.٧٩)، وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاع متوسط الرافعة المالية في القطاع الأول والذي بلغ (٠.٨٣) وبمستوى حد أنى وحد أعلى (٠.٠٠٢، ٦.٨٣) على الترتيب، عن القطاع الثاني والذي بلغ (٠.٧٧) وبمستوى حد أنى وحد أعلى (٠.٠٠١، ٥.٨١) على الترتيب.

كما نلاحظ ارتفاع متوسط الربحية للشركات محل الدراسة على المستوى الإجمالي للقطاعين حيث بلغ (٠.١٤)، وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاع متوسط الربحية في القطاع الأول والذي بلغ (٠.١٤) وبمستوى حد أنى وحد أعلى (٠.٠٠٠، ١.٧٤) على الترتيب، عن القطاع الثاني والذي بلغ (٠.١٢) وبمستوى حد أنى وحد أعلى (-٠.١٧، ١.٥٨) على الترتيب.

ونلاحظ أيضاً يتضح ارتفاع متوسط نظم تخطيط موارد المشروع للشركات محل الدراسة على المستوى الإجمالي للقطاعين حيث بلغ (٠.٥٠)، وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ تساوي المتوسط في القطاعين حيث بلغ (٠.٥٠)، وكذلك تساوى الحدين الأعلى والأدنى للقطاعين بواقع (٠.٠٠٠، ١.٠٠٠) على الترتيب.

كما يتضح ارتفاع متوسط قيمة المنشأة للشركات محل الدراسة على المستوى الإجمالي للقطاعين حيث بلغ (٢.٧٨)، وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاع متوسط قيمة المنشأة في القطاع الثاني والذي بلغ (٣.٠٦) وبمستوى حد أنى وحد أعلى (٠.٢٦، ٢٢.١٤) على الترتيب، عن القطاع الأول والذي بلغ (٢.٥١) وبمستوى حد أنى وحد أعلى (٠.٢١، ٢٨.٠٣) على الترتيب.

ومما سبق يتضح ارتفاع المتوسط لجميع المتغيرات قطاع العقارات (القطاع الأول) عن قطاع الرعاية الصحية (القطاع الثاني) وذلك فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة والتابعة والحاكمة، فيما عدا متغير قيمة المنشأة كان متوسط قطاع الرعاية الصحية أعلى حيث بلغ (٣.٠٦) مقارنة بمتوسط قطاع العقارات حيث بلغ (٢.٥١). وتساوى متوسط القطاعين في فيما يتعلق بنظم تخطيط موارد المشروع.

جدول رقم (4) الخصائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة المتعلقة بحوكمة الشركات

المتغير	الرمز	القطاع	المتوسط	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
حوكمة الشركات	Z	القطاع (١)	258.7456	1818.22495	1.01	12858.40
		القطاع (٢)	1.5497	0.17966	1.24	1.90
		الاجمالي	130.1476	1285.68223	1.01	12858.40
محور: الجميعة العامة للمساهمين	Z1	القطاع (١)	2.4369	0.65608	1.00	3.53
		القطاع (٢)	2.5068	0.38588	1.73	3.62
		الاجمالي	2.4718	0.53664	1.00	3.62
محور: مجلس الادارة	Z2	القطاع (١)	1546.9	10909.4	2.30	77145.5
		القطاع (٢)	3.8570	1.08785	1.92	5.36
		الاجمالي	775.4076	7714.15441	1.92	77145.54
محور: لجان مجلس الادارة	Z3	القطاع (١)	0.8760	0.34497	0.60	1.60
		القطاع (٢)	0.7400	0.16288	0.60	1.00
		الاجمالي	0.8080	0.27695	0.60	1.60
محور: البيئة الرقابية	Z4	القطاع (١)	0.5225	0.22964	0.00	1.00
		القطاع (٢)	0.4925	0.20268	0.38	0.88
		الاجمالي	0.5075	0.21601	0.00	1.00
محور: الإفصاح والشفافية	Z5	القطاع (١)	0.7800	0.20057	0.20	1.00
		القطاع (٢)	0.7853	0.08361	0.50	1.00
		الاجمالي	0.7827	0.15290	0.20	1.00
محور: المواثيق والسياسات	Z6	القطاع (١)	0.9000	0.17169	0.50	1.00
		القطاع (٢)	0.9167	0.25254	0.17	1.00
		الاجمالي	0.9083	0.21500	0.17	1.00

القطاع (١): قطاع العقارات، القطاع (٢): قطاع الرعاية الصحية　　(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي)

يتضح من الجدول رقم (4) ارتفاع متوسط حوكمة الشركات للشركات محل الدراسة على المستوى الإجمالي للقطاعين حيث بلغ (١٣٠.١٥)، وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاع متوسط حوكمة الشركات في القطاع الأول والذي بلغ (٢٥٨.٧٥) وبمستوى حد أنى وحد أعلى (١.٠١، ١٢٨٥٨.٤) على الترتيب، عن القطاع الثاني والذي بلغ (١.٥٥) وبمستوى حد أنى وحد أعلى (١.٢٤، ١.٩٠) على الترتيب.

كما يتضح ارتفاع متوسط محور الجمعية العامة للمساهمين للشركات محل الدراسة على المستوى الإجمالي للقطاعين حيث بلغ (٢.٤٧)، وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاعه في القطاع الثاني والذي بلغ (٢.٥١) وبمستوى حد أنى وحد أعلى (١.٧٣، ٣.٦٢) على الترتيب، عن القطاع الأول والذي بلغ (٢.٤٤) وبمستوى حد أنى وحد أعلى (١.٠٠، ٣.٥٣) على الترتيب.

كما يتضح ارتفاع متوسط محور مجلس الإدارة للشركات محل الدراسة على المستوى الإجمالي للقطاعين حيث بلغ (٧٧٥.٤١)، وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاعه متوسط في القطاع الأول والذي بلغ (١٥٤٦.٩) وبمستوى حد أنى وحد أعلى (٢.٣٠، ٧٧١٤٥.٥) على الترتيب، عن القطاع الثاني والذي بلغ (٣.٨٦) وبمستوى حد أنى وحد أعلى (١.٩٢، ٥.٣٦) على الترتيب.

كما يتضح ارتفاع متوسط محور لجان المراجعة للشركات محل الدراسة على المستوى الإجمالي للقطاعين حيث بلغ (٠.٨١)، وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاعه متوسط في القطاع الأول والذي بلغ (٠.٨٨) وبمستوى حد أنى وحد أعلى (٠.٦٠، ١.٦٠) على الترتيب، عن القطاع الثاني والذي بلغ (٠.٧٤) وبمستوى حد أنى وحد أعلى (٠.٦٠، ١.٠٠) على الترتيب.

كما يتضح ارتفاع متوسط محور البيئة الرقابية للشركات محل الدراسة على المستوى الإجمالي للقطاعين حيث بلغ (٠.٥١)، وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاعه متوسط في القطاع الأول والذي بلغ (٠.٥٢) وبمستوى حد أنى وحد أعلى (٠.٠٠، ١.٠٠) على الترتيب، عن القطاع الثاني والذي بلغ (٠.٤٩) وبمستوى حد أنى وحد أعلى (٠.٣٨، ٠.٨٨) على الترتيب.

كما يتضح ارتفاع متوسط محور الإفصاح والشفافية للشركات محل الدراسة على المستوى الإجمالي للقطاعين حيث بلغ (٠.٧٨)، وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاعه متوسط في القطاع الثاني والذي بلغ (٠.٧٩) وبمستوى حد أنى وحد أعلى (٠.٥٠، ١.٠٠) على الترتيب، عن القطاع الأول والذي بلغ (٠.٧٨) وبمستوى حد أنى وحد أعلى (٠.٢٠، ١.٠٠) على الترتيب.

كما يتضح ارتفاع متوسط محور المواثيق والسياسات للشركات محل الدراسة على المستوى الإجمالي للقطاعين حيث بلغ (٠.٩١)، وعلى المستوى التفصيلي نلاحظ ارتفاعه متوسط في القطاع الثاني والذي بلغ (٠.٩٢) وبمستوى حد أنى وحد أعلى (٠.١٧، ١.٠٠) على الترتيب، عن القطاع الأول والذي بلغ (٠.٩٠) وبمستوى حد أنى وحد أعلى (٠.٥٠، ١.٠٠) على الترتيب.

ومما سبق يتضح ارتفاع المتوسط لجميع المتغيرات قطاع العقارات (القطاع الأول) عن قطاع الرعاية الصحية (القطاع الثاني) وذلك فيما يتعلق بالمتغيرات الوسيطة، فيما عدا محور الجمعية العامة للمساهمين، محور الإفصاح والشفافية، ومحور المواثيق والسياسات كان متوسط قطاع الرعاية الصحية أعلى حيث بلغ (٢.٥١، ٠.٧٩، ٠.٩٢) مقارنة بمتوسط قطاع العقارات حيث بلغ (٢.٤٤، ٠.٧٨، ٠.٩٠).

١١- تحليل نتائج إختبار فروض الدراسة :

١١-١ الفرض الأول :

الفرض الأول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين قطاعي العقارات والرعاية الصحية فيما يتعلق بنظم تخطيط موارد المشروع وقيمة المنشأة

يهدف هذا الفرض إلى التحقق مما إذا كان هناك اختلاف بين قطاعي العقارات والرعاية الصحية فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة، وذلك من خلال الجدول رقم (5).

جدول رقم (5) اختبار Mann-Whiteny لاختبار الفروق بين القطاعين حول متغيرات الدراسة

Mann-Whitney Test

المتغير	الرمز	Mean Rank		Statistics Test	P-Value	
		القطاع (٢)	القطاع (٢)			
نظم تخطيط موارد المشروع ERP	X	50.50	50.50	1250.000	1.000	لا توجد فروق
قيمة المنشأة	Y	52.08	48.92	1171.000	0.586	لا توجد فروق
حوكمة الشركات	Z	54.42	46.58	1054.000	0.177	لا توجد فروق
محور: الجمعية العامة للمساهمين	Z1	50.68	50.32	1241.000	0.951	لا توجد فروق
محور: مجلس الإدارة	Z2	53.98	47.02	1076.000	0.230	لا توجد فروق
محور: لجان مجلس الادارة	Z3	54.26	46.74	1062.000	0.161	لا توجد فروق
محور: البيئة الرقابية	Z4	55.55	45.45	997.500	0.059	لا توجد فروق
محور: الإفصاح والشفافية	Z5	54.14	46.86	1068.000	0.149	لا توجد فروق
محور: المواثيق والسياسات	Z6	46.25	54.75	1037.500	0.036	توجد فروق
حجم الشركة	A1	62.10	38.90	670.000	0.000	توجد فروق
الرافعة المالية	A2	57.72	43.28	889.000	0.013	توجد فروق
الربحية	A3	46.98	54.02	1074.000	0.225	لا توجد فروق

القطاع (١): قطاع العقارات، القطاع (٢): قطاع الرعاية الصحية　　(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي)

يتضح من الجدول رقم (5)، أنه تم الاستدلال على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين قطاعي العقارات والرعاية الصحية فيما يتعلق بحجم الشركة، الرافعة المالية، ومحور المواثيق والسياسات وذلك بمستوى معنوية (٠.٠٠٠، ٠.٠١٣، ٠.٠٣٦) على الترتيب، وهو أقل من مستوى المعنوية ٥%. كما يتضح المتوسط الناتج عن اختبار مان وتني Mann-Whitney الخاص بحجم الشركة لقطاع العقارات أكبر من قطاع الرعاية الصحية حيث بلغ (٦٢.١٠)، (٣٨.٩٠) على الترتيب، المتوسط الخاص بالرافعة المالية لقطاع العقارات أكبر من قطاع الرعاية الصحية حيث بلغ

(٥٧.٧٢)، (٤٣.٢٨) على الترتيب، والمتوسط الخاص بمحور المواثيق والسياسات لقطاع الرعاية الصحية أكبر من قطاع العقارات حيث بلغ (٤٥.٧٥)، (٤٦.٢٥) على الترتيب.

بينما يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين قطاعي العقارات والرعاية الصحية فيما يتعلق بالربحية، نظم تخطيط موارد المشروع، قيمة المنشأة، حوكمة الشركات، الجمعية العامة للمساهمين، مجلس الإدارة، لجان مجلس الإدارة، البيئة الرقابية، والافصاح والشفافية حيث بلغ مستوى المعنوية (٠.٢٢٥)، (١.٠٠٠)، (٠.٥٨٦)، (٠.١٧٧)، (٠.٢٣٠)، (٠.١٦١)، (٠.٠٥٩)، (٠.١٤٩)، وهو أكبر من مستوى المعنوية ٥%.

ومما سبق يتم قبول الفرض الأول القائل بأنه " **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين قطاعي العقارات والرعاية الصحية فيما يتعلق بنظم تخطيط موارد المشروع وقيمة المنشأة** ".

١١-٢ الفرض الثانى:

لاختبار مدي صحة الفرض الثاني القائل بأنه " **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم تخطيط موارد المشروع وقيمة المنشأة بالشركات محل الدراسة**"، تم استخدام تحليل إرتباط سبيرمان لمتغيرات الدراسة في الشركات محل الدراسة، وتمثلت نتائج تحليل ارتباط سبيرمان في الجدول (6).

١- وجود علاقة ارتباط طردي قوي بين تخطيط نظم موارد المشروع وقيمة المنشأة حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٤١٩) عند مستوى معنوية (٠.٠٠٠) وهو أقل من ٥%. وهو ما يعبر عن أن زيادة تخطيط نظم موارد المشروع تؤدى الى زيادة قيمة المنشأة .

٢- كما يوجد علاقة ارتباط طردي قوي بين الرافعة المالية وقيمة المنشأة حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٤٥٢) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) وهو أقل من ٥% .

٣- كما يوجد علاقة ارتباط طردي متوسط بين الربحية وقيمة المنشأة، حيث بلغت معامل الإرتباط (٠.٤٦٩) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) وهو أقل من ٥%.

٤- كما يوجد علاقة ارتباط طردي متوسط بين حجم الشركة وقيمة المنشأة، حيث بلغت معامل الإرتباط (0.376) بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) وهو أقل من ٥%.

جدول رقم (6) نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

الرمز	متغيرات الدراسة	قيمة المنشأة Y	P-Value
X	نظم تخطيط موارد المشروع ERP	0.419**	0.002
A1	حجم الشركة	0.376*	0.040
A2	الرافعة المالية	.452**	0.000
A3	الربحية	.469**	0.000
X	نظم تخطيط موارد المشروع ERP	0.419**	0.002

*** دال عند مستوى المعنوية (0.05)**

ومما سبق يتم رفض الفرض الثاني القائل بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم تخطيط موارد المشروع وقيمة المنشأة بالشركات محل الدراسة"، ويتم قبول الفرض البديل بأنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم تخطيط موارد المشروع وقيمة المنشأة بالشركات محل الدراسة".

١١-٣ الفرض الثالث:

لاختبار مدى صحة الفرض الخامس القائل بأنه " **لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لنظم تخطيط موارد المشروع على قيمة المنشأة في ضوء حوكمة الشركات**"، تم الاعتماد على تحليل المسار باستخدام برنامج AMOS، ويوضح الجدول رقم (5) نتائج تحليل المسار بالعينة محل الدراسة.

يتضح من الجدول رقم (7) أنه يوجد تأثير مباشر غير معنوي لنظم تخطيط موارد المشروع، وخصائص المنشأة والتي تتمثل في (حجم الشركة، الرافعة المالية، والربحية) على حوكمة الشركات، لأن مستوي المعنوية أكبر من ٥%، حيث بلغ مستوى المعنوية لكل من نظم تخطيط موارد المشروع، حجم الشركة، الرافعة المالية، والربحية (٠.٣٢٠، ٠.٨١١، ٠.٨٤٧، ٠.٦١٢) على الترتيب.

جدول رقم (7): نتائج نموذج AMOS (المصدر: نتائج التحليل الإحصائي)

المتغيرات التابعة	المتغيرات المستقلة		معامل الانحدار	p-value	الاثر المباشر	الاثر غير المباشر	الاثر الإجمالي
حوكمة الشركات (Z)	X	ERP	254.03	0.020	254.03	0.000	254.03
	A1	حجم الشركة	-16.04	0.811	-16.04	0.000	-16.036
	A2	الرافعة المالية	21.39	0.847	-228.98	0.000	-228.98
	A3	الربحية	-228.98	0.612	21.393	0.000	21.393
قيمة المنشأة (Y)	X	ERP	0.434	0.017	0.434	0.131	0.303
	Z	حوكمة الشركات	0.343	0.035	0.343	0.002	0.345
	A1	حجم الشركة	0.391	0.026	0.391	0.002	0.393
	A2	الرافعة المالية	2.498	***	3.565	0.028	3.593
	A3	الربحية	3.565	0.003	2.498	-0.003	2.495
مؤشر جودة التوافق GFI: 0.732	مؤشر المطابقة المقارن CFI: 0.753						

كما لوحظ وجود تأثير معنوي لحوكمة الشركات على قيمة المنشأة، ويرجع ذلك لمعنوية الانحدار حيث بلغ (٠٣٤٣) بمستوى معنوية (٠.٠٣٥) وهو أقل من ٥%، وبلغت قيمة التأثير الإجمالي (٠.٣٤٥) حيث بلغ التأثير المباشر والغير مباشر (٠.٣٤٣)، (٠.٠٠٢) على الترتيب.

كما يتضح من الجدول رقم (7) وجود تأثير معنوي لنظم تخطيط موارد المشروع، وخصائص المنشأة والتي تتمثل في (حجم الشركة، الرافعة المالية، والربحية) على قيمة المنشأة،

ويرجع ذلك لمعنوية معاملات الانحدار، حيث بلغت معاملات الانحدار لكل من نظم تخطيط موارد المشروع، حجم الشركة، الرافعة المالية، والربحية (٠.٤٣٤)، (٠.٣٩١)، (٢.٤٩٨)، (٣.٥٦٥) وذلك بمستوى معنوية أقل من ٥% بواقع (٠.٠١٧)، (٠.٠٢٦)، (٠.٠٠٠)، (٠.٠٠٣).

وبلغ التأثير الإجمالي الانحدار لكل من نظم تخطيط موارد المشروع، حجم الشركة، الرافعة المالية، والربحية على قيمة المنشأة (٠.٣٠٣)، (٠.٣٩٣)، (٣.٥٩٣)، (٢.٤٩٥)، حيث بلغ التأثير المباشر (٠.٤٣٤)، (٠.٣٩١)، (٣.٥٦٥)، (٢.٤٩٨) على الترتيب، بينما بلغ التأثير الغير مباشر (٠.١٣١)، (٠.٠٠٢)، (٠.٢٨)، (-٠.٠٠٣) على الترتيب.

ويتضح أيضا من الجدول رقم (7) وجود درجة توافق بين نظم تخطيط موارد المشروع وقيمة المنشأة، وأن أغلب معاملات الإنحدار عالية المعنوية مما يؤكد على وجود تأثير لخصائص المنشأة (حجم الشركة، الرافعة المالية، والربحية) على العلاقة نظم تخطيط موارد المشروع وقيمة

المنشأة بالعينة محل الدراسة. حيث بلغت قيمة مؤشر جودة التوافق (GFI: 0.723 كما بلغت قيمة مؤشر المطابقة المقارن (CFI: 0.753)، وكلما زاد قيمة هذان المؤشران دل ذلك على توافق أفضل وارتفاع جودة النموذج بالشركات محل الدراسة. ويمكن توضيح معاملات الانحدار لأثر نظم تخطيط موارد المشروع وقيمة المنشأة في ضوء حوكمة الشركات كمتغير وسيط من خلال الشكل رقم (١/٤)

شكل رقم (١/٤): النموذج المقترح للعلاقات بين نظم تخطيط موارد المشروع وقيمة المنشأة في ضوء تأثير حوكمة الشركات كمتغير وسيط باستخدام نموذج AMOS.

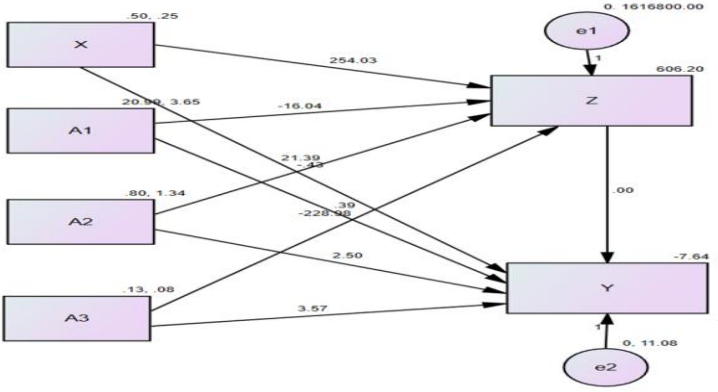

ويتضح مما سبق وجود تأثير لنظم تخطيط موارد المشروع على قيمة المنشأة في ضوء حوكمة الشركات، وبالتالي يمكن رفض الفرض الثالث القائل بأنه :" لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لنظم تخطيط موارد المشروع على قيمة المنشأة في ضوء حوكمة الشركات"، وقبول الفرض البديل القائل بأنه: "يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لنظم تخطيط موارد المشروع على قيمة المنشأة في ضوء حوكمة الشركات"، مما يشير إلى إمكانية الاعتماد على نظم تخطيط موارد المشروع وخصائص المنشأة والتي تتمثل في حجم الشركة، الرافعة المالية، والربحية عند تقدير قيمة المنشأة في ضوء حوكمة الشركات.

١٢- نتائج البحث :

فى ضوء الدراسة التطبيقية لهذة الدراسة والتى تناولت تقييم أثر نظم تخطيط موارد المشروع ERP على قيمة المنشأة فى ضوء حوكمة الشركات فقط خلصت هذه الدراسة بعد جمع وتحليل البيانات اللازمة للدراسة التطبيقية الى عدد من النتائج كما يلى :

١- إرتفاع متوسط حوكمة الشركات للشركات محل الدراسة على المستوى الإجمالى لقطاعى العقارات والرعاية الصحية معا ، وعلى المستوى التفصيلى نلاحظ إرتفاع متوسط حوكمة الشركات فى قطاع العقارات عن قطاع الرعاية الصحية .

٢- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين قطاعى العقارات والرعاية الصحية فيما يتعلق بحجم الشركة والرافعة المالية ومحور المواثيق والسياسات .

٣- يشير إختبار مان وتنى mann_ whitney الى أن هناك فروق بين قطاعى العقارات والرعاية الصحية فيما يتعلق بحجم الشركة والرافعة المالية ومحور المواثيق والسياسات و أن المتوسط الخاص بحجم الشركة والرافعة المالية لقطاع العقارات أكبر من المتوسط الخاص بقطاع الرعاية الصحية فى حين أن المتوسط الخاص بمحور المواثيق والسياسات لقطاع الرعاية الصحية أكبر من المتوسط الخاص بقطاع العقارات .

٤- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين قطاعى العقارات والرعاية الصحية فيما يتعلق بالربحية ، نظم تخطيط موارد المشروع ERP ، قيمة المنشأة ، حوكمة الشركات ، الجمعية العامة للمساهمين ، مجلس الإدارة ، البيئة الرقابية و الإفصاح والشفافية حيث بلغ مستوى المعنوية أكبر من ٥% .

٥- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنظم تخطيط موارد المشروع ERP على قيمة المنشأة فى ضوء حوكمة الشركات و ذلك بناءا على نموذج تحليل المسار بإستخدام برنامج Amos.

٦- إمكانية الإعتماد على نظم تخطيط موارد المشروع ERP وخصائص المنشأة والتى تتمثل فى حجم الشركة ، الرافعة المالية و الربحية عند تقدير قيمة المنشأة فى ضوء حوكمة الشركات .

١٣- التوصيات :

فى ضوء النتائج التى توصلت إليها الدراسة يمكن للباحث أن يقدم بعض التوصيات كما يلى :

١- زيادة وعى المنشآت بأهمية نظم تخطيط موارد المشروع ERP ومساعدة المنشآت التى لم تطبق تلك النظم الى الأن الى إتخاذ قرار التطبيق .

٢- ضرورة إفصاح الشركات لا سيما الشركات المقيدة فى بورصة الأوراق المالية عن تقارير الحوكمة السنوية ومدى تطبيق تلك الشركات لقواعد الحوكمة المتعارف عليها .

٣- ضرورة الإتفاق على توحيد مؤشرات قياس قيمة المنشأة وذلك بهدف إتاحة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة والدراسة .

٤- توفير جهة إستشارية للمنشآت التى ترغب فى تطبيق قواعد حوكمة الشركات .

١٤- الدراسات المستقبلية :

فى ضوء ما توصلت إلية نتائج الدراسة يمكن للباحثون إقتراح عدد من المجالات التى تمثل موضوعا للدراسات المستقبلية والتى تتمثل فيما يلى :

١- دراسة أثر الحوسبة السحابية على قيمة المنشأة فى ضوء حوكمة تكنولوجيا المعلومات .

٢- تقييم أثر تطبيق حوكمة الشركات على قيمة المنشأة .

٣- أثر حوكمة الشركات على نظم تخطيط موارد المشروع ERP .

١٥- مراجع البحث:

اولا : المراجع العربية :

- إبراهيم، محمد زيدان.، احمد، أشرف خليفة.، ضيف، عماد حمدى عطية، (٢٠٢١)، "**تأثير الإستثمار الأجنبى المباشر والإفصاح عن المسؤلية الإجتماعية للشركات على قيمة المنشأة : دراسة تطبيقية**"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، العدد الثانى، ص.ص ٢٢٠ – ٢٤٧ .
- الشيخ، عماد يوسف أحمد، (٢٠١٢)، "**دراسة مقارنة لأثر إستخدام مقاييس الأداء التقليدية ومقاييس القيمة الإقتصادية المضافة على أسعار الأسهم**"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلس النشر العلمى، جامعة الكويت، العدد الثانى، المجلد التاسع عشر، ص. ص ٢٣٨:٢٠٧.
- المصاروة، أيمن حامد خليل، (٢٠١٨)، "**مدى ملائمة القيمة الإقتصادية المضافة والمؤشرات المالية التقليدية فى قياس عوائد الأسهم السوقية للشركات الخدمية المدرجة فى بورصة عمان : دراسة تطبيقية**"، رسالة دكتوراة، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن .
- اسماعيل، ابراهيم يعقوب.، محمد، عائشة موسى.، محمد، صديق أدم، (٢٠٢٠)، "**الدور التكاملى لنظم تخطيط موارد المشروع ومحاسبة السجلات المفتوحة فى دعم المزايا التنافسية لسلسلة التوريد – دراسة ميدانية على الشركات الصناعية السودانية**"، المجلة العربية للنشر العلمى، الأردن، العدد السادس والعشرون، ص.ص ٧٦ – ٩٣ .
- الصيرفى، أسماء احمد، (٢٠١٦)، " **أثر مستوى الإفصاح المحاسبى عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قيمة الشركة :دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة**

المصرية"، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثانى، ص.ص ١٤١:١٤٢ .

- النافع، فهد بن سليمان بن محمد، (٢٠١٧)، "**زيادة فعالية مدخل محاسبة استهلاك الموارد من خلال التكامل مع كل تخطيط موارد المشروع ونظرية القيود**"، كلية الاقتصاد والادارة، جامعة القصيم، السعودية .
- النعيمى، عدنان تايه ذياب، (٢٠١٨)، "**طبيعة النشاط والقيمة السوقية للمنشأة دراسة مقارنة فى سوق العراق وسوق عمان للأوراق المالية**"، مجلة كلية المأمون، العدد الحادى والثلاثون، ص.ص٨:٥.
- حمزة، نيفين عبد القادر، (٢٠١٤)، "**إستخدام مدخل القيمة الإقتصادية المضافة فى تقييم الأداء المحاسبى للشركات – دراسة نظرية تطبيقية**"، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة بور سعيد .
- دليل حوكمة الشركات فى مصر، الصادر عن مركز المديرين المصرى بالهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٦.
- زغلول، جودة عبد الرؤف، (٢٠٠٢)، "**إطار مقترح لقياس الأصول الفكرية والتقرير عنها فى بيئة الإقتصاد المعرفى**"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، ص ١٥٩ .
- زلط، علاء عاشورعبد الله، (٢٠١٥)، "**إطار مقترح لتقييم أثر القياس المحاسبى للقيمة العادلة لأصول التنقيب على قيمة المنشأة(دراسة حالة على الشركة العامة للبترول)**"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ص ٧١ .
- سعد الدين، إيمان، (٢٠٠٥)، "**نظم تخطيط موارد المنشأةلدعم الأنظمة المحاسبية فى ظل البيئة التنافسية** "، المجلة العلمية للإقتصاد والإدارة،كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص.ص ١٠٣-١٤٣.
- صبيح، احمد عبد البشير عبد الحميد، (٢٠١٩)، "**إطار مقترح لقياس أثر تطبيق تخطيط موارد المنظمة على فعالية نظام المعلومات المحاسبى بغرض تحسين الملاءمه المالية (دراسة تطبيقية على قطاع الخدمات المالية)**"، رسالة دكتوراة فى المحاسبة، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص.ص ١ – ١٢٤ .
- على، باسم رشيد، (٢٠١٧)، "**إطار مقترح لمراجعة الأنشطة البيئية وأثرة على قيمة المنشأة دراسة تطبيقية** "، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة ، ص.ص ٧٩:٨١ .

- نصار، احمد رجب احمد، (٢٠١٦)، "**إطار مقترح لتقييم نظام الرقابة الداخلية فى بيئة تخطيط موارد المؤسسات لتعظيم القدرة التنافسية للشركات بالتطبيق على قطاع البريد فى مصر**"، رسالة ماجيستير، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ص ٣٣.
- وهدان ، محمد على، (٢٠١٢)، "**تقييم أثر نظم تخطيط موارد المشروع على المحاسبة الإدارية والمحاسب الإدارى فى منشآت الأعمال المصرية : دراسة ميدانية** "، مجلة التجاره والتمويل، جامعة طنطا، ص.ص ٢٧٥-٣٣٠ .
- وهدان، محمد على، (٢٠١٨)، "**تقييم أثر الرقابة الداخلية فى نظم تخطيط موارد المشروع على فترة تأخير التقارير المالية للشركات:دراسة تطبيقية**"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الثانى، ص ٨ .
- يوسف، عائشة موسى محمد، (٢٠١٦)، "**الطرق والسياسات المحاسبية البديلة وأثرها على تعظيم قيمة لمنشأة وترشيد القرارات الإدارية : دراسة ميدانية تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق لمالية**"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.

Reference

- **Abdullah, M.**(2008)"Impact of Corporate Governance on Financial Performance of Firms: Evidence from Pakistan", *The Business Review, Cambridge.* 11(2):282-9.
- **Alexandra K. and Charalambos S.**(2011) Accounting Benefits and satisfaction in an (ERP) Environment, *International conference on Enterprise Systems , Accounting and Logistics*. (8 th ICESAL).
- **Ciftci I. et al**.(2019) "Corporate governance and firm performance in emerging markets: Evidence from Turkey"*International Business Review*. 28 :90–103.
- **Dantes GR., and Hasibuan ZA**.(2012) priority of key success factors(KSFS) on Enterprise Resource Planning (ERP) system Implementation life Cycle, *IBIMA.* 227. ID122627.
- **Davenport TH.**(2000) Mission Critical: Realizing the Promise of Enterprise Systems. *Harvard Business School Press, Boston*, MA .
- **Davenport TH., Harris JG., and Cantrell S.**(2004) Enterprise Systems and Ongoing Process Change, *Business Process Management Journal* ,10.
- **Dinh T, and Calabr A**.(2019) "Asian Family Firms through Corporate Governance and Institutions: A Systematic Review of the Literature and Agenda for Future Research" *International Journal of Management Reviews.* 50–75.
- **Du Plessis, Jean J and Rühmkorf, Andreas.**(2015) "New Trends Regarding Sustainability and Integrated Reporting for Companies: What Protection Do Directors Have? The Company Lawyer", *Deakin Law School Research Paper*. 2:16-23.
- **Elbardan H.**(2014) Enterprise Resource Planning System Implementation and the Implications for the Internal Audit Function. Brunel University, London, ph.D. 13-5.

- **Florin B**.(2009) "Objectives and Particulartiularities of decisions in the context of corporate governance " *annals unviersitatis Apulensis series.* l1(1).
- **Galani D., Gravas E. ,and Stavropoulos A.** (2010)"The impact ERP Systems on Accounting Processes. *World Academy of Science, Engineering and Technology* 66 (42):418.
- **Garg M.** (2010) "Impact of Enterprise Resource Planning on Organizational Productivity in an Information Technology Organization" *proQuestLLC*, ph.D.Thesis,Walden University ;1.
- **Guidi M., Hillier J., and Tarbert H**.(2008) "Maximizing the firm's value to society through ethical business decisions: Incorporating 'moral debit claims", *Critical Perspectives on Accounting.* 19(5): 603-19.
- **Hsiung H., and Wang J.**(2014) Factors of Affecting Internal Control Benefits under ERP System An Empirical Study in Taiwan. International Business Research. 7: 33.
- **Iqbal S., et al.**(2019) "Financial performance and corporate governance in microfinance: Evidence from Asia" *Journal of Asian Economics*. 60:1–13.
- **KPMG.**(2012) Effective Internal Controls During ERP and Other Enterprise System Implementations. 5.
- **Olivor, and Romm C.**(2002) "Justifying Enterprise Resource Planning Adoption". *Journal Of Information Technology*. (14): 199-213.
- **Rick C.** (2017)" Government and public sector ERP: four essential feature " www.erpfocus.com .
- **Saharia and Tucker RA., Koch B. (2008)**"ERP Systems and Internal Audit", *Issues in Information Systems*. IX (2):578-86.
- **Yuliya G., Yury D and Alexander K.** (2018)" The Impact of Innovation Capital on firm Values "*Basic Research Program Working Papers*, National Research University Higher School of Economics .
- **Zheng Y.** (2004)" Analysis of Internal Control System Under EDP and ERP System Environment ".*M.B.A Thesis* ,Tsinghua Univerisity ,China
- **Vangie Beal**.(2018)"ERP-enterprise resource planning" ، www.webopedia.com, Retrieved 6-3.
- **Ho, Kung-Cheng, et al**.(2016)"Information Disclosure, Product Market Competition, and Firm Value". Available at SSRN: hipsssrn.com/abstract-2717097 accessed on: 10/8/2017,date:12.00am 2-57.
- **Bae S. ,Kwon T ,and Lee J**.(2008)"Corporate Diversication,Relatedness,and Firm Value: Evidence from Korean Firms ",Asiapacific Journal of Financial Studies 37(6):1025-64.
- **Beneda N.(2003)** "Estimating Free Cash Flow and Valuating a Growth Company",Journal of Asset Management 4(4).
- **Kordestani G. ,and Bagherim M.**"(2009)Economic and Cash Value added and Earnings Forecasts Error",Accounting Research quarterly of the Iranian Accounting Association 1(1).